تمـرد في الثكنـة

الفصل الأول

عشية
ثورة ٢٥ ينـاير

obeikandl.com

obeikandl.com

(١)

رسالة مفتوحة :
استقل من الوطني

أحمل لكم تقديرا خاصا رغم اختلافي معكم في الكثير من المواقف والكتابات .وهنا اسمحوا لي أن أتذكر بمشاعر الود انه منذ نحو ربع قرن كنتم قد أطلعتموني على رسالتكم للدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا أعرف ما إذا كانت قد ترجمت إلى العربية. ولقد استبشرت خيرا عندما تولى باحث و مثقف ـ استكمل تعليمه خارج البلاد واطلع على تجارب مجتمعات أخرى ـ رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ، وخاصة عندما نشرتم مقالكم بهذه المناسبة فجاء واعدا بادراك مكانة الأهرام في الثقافة العربية ودورها التنويري . لكنني ظللت أتساءل : كيف تستطيعون التوفيق بين هذا الوعد وبين الانتماء لحزب حاكم فعل ورئيسه بالبلد كل ما يناقض الديمقراطية والاستنارة والحداثة ؟. وأثبتت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كيف تمسك بمقاليد هذا الحزب قوى و رموز هي خليط من رجال أعمال احتكاريين و عسكريين و ضباط شرطة سابقين تنعدم لديهم ثقافة الاعتراف بوجود الآخر.

ومع ذلك فإنني لا اكتب إليكم لأناقشكم فيما ينشر لكم بالأهرام. وفي ذلك ثمة خلاف كبيرٌ بينكم وبين العديد من صحفيي« الأهرام» . وأنتم تعلمون أن غالبيتهم لا تنتمي للحزب الحاكم ، وأنا واحد من بينهم . لكم الحق في أن تكتبوا وتنشروا ما شئتم سواء دافعتم عن الحزب الحاكم أو هاجمتم خصومه كالدكتور «محمد البرادعي»

(*)نشرت تحت عنوان :« رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني» في موقع جريدة « البديل » الالكتروني بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٠ . وأعادت صحيفة « العربي » الناصري المطبوعة النشر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠.

.وسواء أكان البعض قد لاحظ أن جرعة الانتماء الحزبي الضيق تزيد في كتاباتكم عمن سبقكم إلى رئاسة مجلس إدارة « الأهرام» . بل أنني على استعداد للدفاع عن حقكم في ذلك عملا بمقوله « فولتير » :« قد اختلف معك في الرأي لكنني على استعداد أن أدفع حياتي ثمنا للدفاع عن حقك في التعبير عن رأيك».

لكن ما يقلقني و العديد من الزملاء في «الأهرام» هو ما نلمسه من ضيق هامش حرية التعبير وتعدد الآراء وانهيار المهنية في جريدتنا ومؤسستنا والتي جاءت الانتخابات الأخيرة كاشفة لها ودليلا عليها . ولعلكم تلاحظون معى أن «الأهرام» عجز عن إطلاق حوار مجتمعي متعدد الآراء بحق حول الانتخابات النيابية ومستقبل البلاد و دون استبعاد لما تموج به مصر من قوى و تيارات متنوعة . بل أن «الأهرام» خلال السنوات القليلة الماضية خسر للأسف أصوات كتاب محترمين مخضرمين من أبنائه أمثال الأستاذين «سلامة أحمد سلامة» و «فهمي هويدي» .وقد اضطرا إلى هجرة صفحاته ، بعدما ضيقت عليهما فرص النشر رقابة من وصفها أحدهما بـ « جماعة لجنة السياسات في الحزب الحاكم ». ناهيك عن حالة الانسداد الواضحة في فرص نشر الآراء امام من يختلفون مع سياسة الحزب الحاكم ورئيسه من صحفيي «الأهرام». وهو ما يدفعنى ـ بكل أسف ـ لأن اضطر للكتابة إليكم من منبر آخر ، بعدما فقد أهل الأهرام الثقة في أن يمارسوا الحق في الاختلاف والتعبير فوق صفحات مطبوعاتهم .

هذا عن حرية الرأي ..أما عن انهيار المهنية فحدث ولا حرج .واكتفي هنا في سياق الانتخابات الأخيرة إلى أن أدعوكم لمراجعة تقارير منظمات حقوقية على شبكة « الانترنت » عن انحياز سافر للحزب الحاكم ومرشحيه خلال فترة الدعاية الانتخابية . ولعلكم تلاحظون معى ما.ارتكب على صفحات «الأهرام» من الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون ولميثاق الشرف الصحفي ، ناهيك عن الخلط بين الخبر والرأي . ولعلكم تتأسفون معي على وقائع أخرى تسئ إلى مصداقية «الأهرام» في أعين قرائه من قبيل نشر خبر منسوب لمراسل الجريدة في واشنطن الأربعاء ١ ديسمبر (٢٠١٠) بعنوان : «واشنطن : ثقة المصريين في الانتخابات تتعاظم بالمزيد من الديمقراطية »، فيما كان العالم كله وقراء « الأهرام» يعلمون ما صدر عن الخارجية والبيت الأبيض الأمريكيين من « فزع» لما شاب الانتخابات من تزوير وانتهاكات

الشرطة و الحزب الحاكم وميلشياته : و لعلكم تتساءلون معي عن المهنية ودقة المعلومة في نشر الإصدارين اليوميين « الأهرام » و « الأهرام المسائي » بالمؤسسة في ذات اليوم لبيانين مختلفين في العنوان الرئيسي لكليهما عن المقاعد التي فاز بها الحزب الحاكم بوصفها النتائج النهائية الرسمية للمرحلة الأولى منسوبة إلى مصدر واحد هو «اللجنة العليا للانتخابات». علما بان رئيسي تحرير الإصدارين أعضاء نافذين في الحزب الحاكم . و ألا تندهش معي أيضا لأن البيانين (٢١٧ مقعدا في الأهرام و و١٦١ في الأهرام المسائي) غير صحيح كليهما (!).

هذا غيض من فيض يدعوني لأن أنقل لكم صدمتي وزملاء محترمين بالمؤسسة قبل نحو شهرين في دفاعكم عن أقل ما يوصف به بأنه خطأ مهني جسيم كان يستحق الاعتذار للقراء ولسمعة «الأهرام» ومكانته حين جرى التلاعب في صورة بثتها وكالات الأنباء العالمية من واشنطن في نفاق سياسي رخيص وممجوج يكرس عبادة الحاكم الفرد. كما اسمحوا لي أن أدعوكم إلى تصفح أعداد من جريدة «الأهرام» في الستينيات ـ عهد الشمولية و الحزب الواحد ـ كي تدركوا بأنفسكم كيف كنا وأين أصبحنا .. لا على مستوى المضمون والمحتوى ، بل والشكل والإخراج واستخدام الصورة أيضا رغم فارق التقدم التكنولوجي الهائل بين عهدين. وهل من المستغرب بعد ذلك أن يقول بأسى كاتب و مثقف لبناني أن كشكا لبيع الصحف في شارع «الحمرا» بقلب بيروت كان يوزع من « الأهرام » في الستينيات في اليوم الواحد نحو ٣٠٠ نسخة بات يبيع من الصحيفة الآن أقل من ثلاث نسخ . ولا أظن أن التحجج بثورة الاتصالات و وجود الأهرام » على شبكة الانترنت كفيل وحده بتفسير الفارق الكبير بين الرقمين ، خاصة اذا ما أدخلنا عوامل أخرى في الاعتبار .

لا أريد أن استغرق معكم في كثير من التفاصيل المؤسفة التي يضيق بها هذا المقام . لكنني أدعوكم ـ وأنا لا اشكك في صدق نوايكم في تطوير المؤسسة ـ إلى التفكير فيما هو أبعد من التطوير التقني . فهل هناك جدوى من هذا التطوير في غيبة مجالس تحرير مسئولة تعمل بمهنية و ديمقراطية و ترعى تعدد الآراء وفي غيبة استطلاعات رأي للصحفيين والقراء تعلن نتائجها ؟. و أسأل أيضا عن فرص التطوير في غياب المسافة

اللازمة بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة والأمن من جانب وصحيفة قومية من جانب آخر ؟، علما بأن القانون ينص على أن « الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية والأحزاب»(المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦).

اسمحوا بان أراهن على المثقف والباحث فيكم فأختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بأن ادعوكم إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام »حول تطويره واستقلاليته ، وإن كنت أرى الآن أن الاختبار الحقيقي والأولى بالاهتمام الآن أن يفتح «الأهرام» حوارا حرا حول عواقب تزوير الانتخابات و المنهج الاستئصالى الذي أديرت به . حوار تشارك فيه كافة الآراء والتيارات بما في ذلك « الإخوان المسلمين » . نعم « الإخوان المسلمين » . أقولها وأنا اليساري المستقل الذي اختلف معهم في الكثير . وإذ لم يعد خافيا عليكم ما حملته مهزلة الانتخابات الأخيرة من مخاطر . وأكتفى هنا بالإشارة إلى ما سمعته من ليبراليين طالما كانوا يدينون ثورة يوليو بانها انقلاب باتوا من شدة اليأس بعد هذه الانتخابات يتمنون انقلابا عسكريا ينهى الديكتاتورية والفساد. وكذا إلى السيناريوهات الكارثية جراء انسداد الأفق الديموقراطي و محاولة استئصال «الإخوان المسلمين» ودفعهم إلى الزاوية بهذه الطريقة الخطرة ، مما قد يعيد إنتاج جماعات سرية متطرفة تحمل السلاح كما حدث من قبل .

و اسمحوا ختاما في لحظة الحقيقة التى وضعتنا أمامها تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة أن أراهن على المثقف و الباحث فيكم أن تنتصروا لصوت الضمير ، و أن تضربوا مثلا في الانحياز لقيم الديمقراطية والمهنية واستقلالية «الأهرام» ودوره الثقافي ، وتراجعوا انتسابكم إلى الحزب الحاكم . ولكم في الدكتور «أسامة الغزالي حرب » رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الصادرة عن «الأهرام» أسوة حسنة ، والذي استقال من لجنة السياسات والحزب بعدما اعترض على مهزلة تعديل المادة ٧٦ من الدستور في عام ٢٠٠٥.

نعم .. هذه لحظة حقيقة.. وكان الله في عونكم.

(٢)

ذاكرة في خطر

دفعني حديث عن قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» إلى إعادة قراءة رواية « اللجنة » لصنع الله إبراهيم ،والتي صدرت طبعتها الأولى من بيروت في عام ١٩٨١ وقبيل اغتيال الرئيس «السادات» بأشهر معدودة . ولقد كان بحق إصدار «اللجنة » في هذا التوقيت المصري عملا ملهما ، نظرا لأجوائها الكابوسية التي تقترب من أجواء رواية « المحاكمة » للتشيكي «فرانز كافكا» (١٨٨٣ ـ ١٩٢٤). وقد اعتبر بعض مؤرخي الأدب والثقافة أن رائعة «كافكا» ـ ويعتقد انه كتبها خلال سنوات الحرب العالمية الأولى و لم تجد طريقها للنشر إلا بعد وفاته في عام ١٩٢٥ ـ بمثابة نبوءة على صعود الفاشية والنازية في أوروبا. وقد صدرت ترجمة عربية للرواية من القاهرة في عام ١٩٧٠.

لكن كان في رواية « اللجنة » لصنع الله إبراهيم ثمة إلهام إضافي بالنسبة لخريج قسم الصحافة بكلية إعلام جامعة القاهرة . ذلك الشاب الذي كنته على أعتاب مصر الثمانينات. هذا الإلهام الذي ظل قابعا في الوجدان كل هذه السنوات ، و وجدتني استدعيه الآن مع حديث قسم المعلومات بجريدة «الأهرام » ، فأعود إلى قراءة الرواية . فقد أثارت « لجنة» صنع الله إبراهيم حينها في دارس الإعلام لتوه تساؤلات حول أهمية أرشيفات الصحف وما تحويه من ملفات وقصاصات ، وكيفية الاستفادة منها . والى أي مدى امتدت أيدي مدربة في هذا العصر أو ذاك لتعبث بملفات شخصيات وقضايا بعينها لإخفاء حقائق ومحو ذاكرة. إذ أن المناهج الدراسية بكلية الإعلام الأم في مصر كانت قد تجاهلت هذا الجانب على النحو الذي يؤهل خريجيها للتعامل بذكاء وحنكة مع هذا المصدر الخطير للمعلومات . وهو ما عالجته رواية اللجنة في مسيرة بطلها (غير محدد الاسم أو العمل) أثناء تتبعه لحقيقة

(*)نشر بجريدة « العربي » في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠.

شخصية غامضة تدعى « الدكتور ».بما في ذلك اكتشاف البطل لانتزاع قصاصات صحف من ملف « الدكتور » في أرشيف إحدى الصحف اليومية الكبرى.

وحقيقة لا أدرى الآن ما إذا كانت كلية إعلام القاهرة وأخواتها المستجدات قد تلافت هذا النقص في المناهج ، وأخذت في تبصير و تدريب طلابها على كيفية التعامل مع أرشيف المعلومات، وكمادة علمية مستقلة. لكن ما أعلمه و أتذكره جيدا هو هذا الجدل الممتع الذي دار في مصر بعد فترة وجيزة من إصدار الرواية حول كتاب « خريف الغضب » بين مؤلفه الأستاذ «محمد حسنين هيكل» و الراحل الدكتور «فؤاد زكريا» بشأن ما أسمي بـ«سلاح الأرشيف » ، وكيفية استخدامه وتوظيفه سياسيا . وقد كتب الأخير سلسلة مقالات صدرت لاحقا في كتاب ردا على الأستاذ «هيكل» بعنوان « كم عمر الغضب؟».

كل هذه التداعيات يثيرها الآن حديث عن مصير قسم المعلومات العريق بجريدة «الأهرام» بما يحويه من كتب ووثائق و ملفات لنحو ٦٠ ألف شخصية محلية وإقليمية و عالمية وأكثر من ربع مليون ملف لقضايا و موضوعات . وهو القسم الذي أعاد الأستاذ «هيكل» تأسيسه منذ نحو نصف قرن بالاستعانة بأستاذ الصحافة الجليل المرحوم الدكتور «سامي عزيز» ، ثم أوكل مسئولية تطويره عام ١٩٦٦ إلى الأستاذ «محمد حمدي» مدير قسم المعلومات بالجامعة الأمريكية حينها . وحين جرى انتقال «الأهرام» من مبناه القديم في شارع مظلوم إلى مبناه الجديد الحالي عام ١٩٦٨ حرص على أن يشغل القسم موقعا بالقرب من صالة التحرير الرئيسية وعلى تزويده بأمهات المراجع والكتب . كما كلفه بمهمة المراجعة المعلوماتية لبروفات الجريدة قبل صدورها. وواقع الحال ، أن القسم الذي أصابته بعدها سنن الحياة في مصر من تطوزات وعثرات أصبح شأنا لا يخص فقط صحفيي «الأهرام» ، إذ يلجأ إليه باحثون ومثقفون من كل فج بوصفه جزءا من ذاكرة هذا البلد . بل أن أهمية قسم المعلومات بالأهرام بما في ذلك مكتبته في تزايد ، بعدما حزمت المكتبة العريقة للجامعة الأمريكية متاعها وانتقلت بعيدا عن وسط البلد إلى مدينة «القاهرة الجديدة» .

حديث مصير قسم المعلومات العريق بالأهرام يأتي على خلفية خطة عاجلة لنقل الملفات و الصحف والكتب وغيرها من أوراق خارج القاهرة إلى مخازن في قليوب و ٦ أكتوبر .، واستغلال المساحة المخصصة للقسم بالطابق الخامس بالمبنى القديم

(المعروف بمبنى هيكل) في إقامة صالة تحرير جديدة ترتبط بصالة تحرير الدور الرابع . وهو ما يهدد هذه الثروة بالضياع والتلف فضلا عن صعوبة استدعائها . وعن خبرة عملية فان الدوريات التي جرى نقلها سابقا إلى «قليوب» لضيق المكان تعرضت للضياع والتلف، و ما عادت كما كانت .كما أن الاحتجاج بوجود المطبوعات ذاتها على خدمة فيلمية « الميكروفش» لا طائل منه .فبالكاد يمكن للباحث أن يقرأ على جهاز ـ سرعان ما يتسبب لمستخدمه في صداع ودوار ـ العناوين الرئيسية للمادّة المعروضة، دون أن يتبين المتن أو النص . هذا إذا ما سلمنا جدلا بسلامة المنهج القائم على الاستغناء عن الورق ،بما في ذلك الكتب لصالح الأرشيف الرقمي (الكمبيوتر والإنترنت) . فإعدام الثقافة الورقية بعد شيوع الأرشيف الرقمي وبنوك المعلومات الالكترونية توجه فريد لم تأخذ به كبريات المكتبات والأرشيفات، بما في ذلك مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة.

لا عاقل يقف ضد التطوير بما في ذلك التطوير التقني ، لكنه قد يتحول إلى كارثة إذا ما سقطنا ضحايا لإغراء المفاخرة و التباهي بالمظاهر من قبيل « أكبر صالة تحرير في الشرق الأوسط» ، و إذا ما غاب المنهج العلمي في اتخاذ القرار . ولطالما القينا باللوم على فشل تجاربنا التنموية سواء في بناء الاشتراكية أو الرأسمالية على آفة اتخاذ القرار إداريا من أعلى .وكأننا لا نتعلم من أخطائنا الكبرى.

مصير قسم المعلومات بجريدة «الأهرام» قضية لا تخص فقط إداريين ، مهما كانت كفاءتهم وصلاحياتهم ومكانتهم في النفوس . بل لا تخص الصحفيين وحدهم . لأن هذا القسم بتاريخه المديد جزء من ذاكرة الوطن غير قابل للإلغاء أو النفي والشتات. وسواء أكان القسم قد أدركته على مدى السنوات يد العبث أم لا . فيوما ما قد يتوقف باحث مثلا ليستوثق من معلومة كتعهد الرئيس «مبارك» بعد توليه السلطة ألا يبقى في الحكم سوى فترة رئاسية واحدة، فيلجأ للأهرام لعل وعسى.

وهذا المثل لا يستهدف بالطبع لفت انتباه أياد مدربه عابثه كي تنتزع صفحات من ملف هنا أو هناك . لكنه مجرد حيلة بسيطة في الكتابة تسوغ إنهاء هذا المقال بآخر جملة في رواية «اللجنة» ،وهي تومئ لمصير بطلها المنقب في أرشيفات الصحف :«عندئذ رفعت ذراعي المصابة إلى فمي وبدأت آكل نفسي».

(٣)

صحف قومية أم نشرات حزبية

للحزب الوطني الحاكم جريدة كان اسمها « مايو » تحولت إلى « الوطني اليوم ». وهي لمن لا يعرف لا تزال تصدر أسبوعية بدعم مالي سخي و إعلانات وفيرة ، رغم محدودية التوزيع الذي يعكس حقيقة شعبية ومكانة الحزب . ولعل «الوطني اليوم » هي أقل الصحف الحزبية في مصر شهرة وشعبية لدى قراء الصحف .

كل ذلك طبيعي ومفهوم . وبالأصل فإن القانون يمنح كل حزب حصل على رخصة من لجنة الأحزاب (شبه الحكومية) حق إصدار صحيفة أو أكثر . لكن أن تتحول الصحف القومية إلى نشرات لأحد الأحزاب ، فهذا أمر يخالف نصوص الدستور والقانون ، فضلا عن فلسفة تحويل كبريات الصحف المصرية في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة العائلية إلى «صحف الشعب » مع الاعتراف بتعدد القوى الإجتماعية والتيارات السياسية . و يكفى هنا أن نعيد التذكير بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ من الدستور وقد أكدتا على استقلالية الصحافة بوجه عام ، والى المادة ٥٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن «تنظيم الصحافة » التي نصت صراحة وعلى نحو خاص على أنه : «تكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ،وتعتبر منبرا للحوار الوطني الحر بين كل الآراء و الاتجاهات السياسية و القوى الفاعلة في المجتمع ».

وواقع الحال أن الصحافة القومية ـ التي لا تزال تتمتع بوضع شبه احتكاري في صناعة الصحافة المصرية ـ تعاني من أزمة شرعية متعددة الأبعاد . وهى أزمة تعود إلى ما قبل تغيير قيادات هذه الصحف انطلاقا من صيف عام ٢٠٠٥ . وقد سعيت إلى تشخيص هذه الأزمة

(*)نشر في جريدة « العربي » المطبوعة النشر في ٢ يناير ٢٠١١. وأعاد موقع « البديل » الإلكتروني النشر في ٩ يناير ٢٠١٠.

في كتاب تضمن ست دراسات موثقة صدر قبل هذه التغييرات. وقلت في مقدمته، بعدما عددت مظاهرها في انخفاض التوزيع وتدهور الأداء المهني وضعف المصداقية وإهدار المال العام وغيرها ، أن أزمة الشرعية هذه تقوم على « اختطاف هذه الصحف لحساب رئيس الدولة و الحزب الحاكم و نفر من الرجال المعينين في المناصب القيادية بها .. » و في « إعطاء إجازة مفتوحة للقانون في العديد من جوانب إدارة هذه الصحف » . وصولا إلى أن « عباءة الصحف القومية ـ و الصحافة المصرية إجمالا ـ لا تتسع كثيرا للقوى الاجتماعية و السياسية المتعددة في مجتمعنا » ولا تعكس مصالحها واهتماماتها .

و الآن مرت أكثر من خمس سنوات على بدء حركة التغييرات في قيادات الصحف القومية . وهي حركة أثارت حينها في أوساط الصحافة المصرية مشاعر مختلطة . فهي كانت قد ولدت ارتياحا من حيث أنها أنهت الأوضاع غير القانونية للقيادات شبه الإقطاعية التي كانت شاخت في مقاعدها وتجاوزت كثيرا سن التقاعد . لكن هذه التغييرات جرت وفق الأسس المعيبة ذاتها من حيث انعدام الشفافية وغياب المعايير الموضوعية، مما يفتح الباب لتحكم أجهزة الأمن ومراكز القوى غير الشرعية في هذه الاختيارات .ولقد طرحت هذه التغييرات أيضا تساؤلات لدى الجماعة الصحفية عن مدى توافر معايير الكفاءة و النزاهة . وفي كل الأحوال كان ملحوظا أن القيادات الصحفية الجديدة في الغالب أن لم نقل جميعها أعضاء في الحزب الحاكم . وفي ذلك تحد للدستور والقانون ولفلسفة إنشاء الصحافة القومية . بل شاع أن غالبية القيادات الصحفية الجديدة ممن يصفهم البعض في كواليس الحزب الحاكم نفسه بـ« أولاد لجنة السياسات و صبيان جمال مبارك ».

و لننظر الآن في الحصاد بعد أكثر من خمس سنوات من بدء التغييرات في قيادات الصحف القومية . وسوف نتجنب هنا الانطباعات العامة من قبيل القول بـ «المزيد من التدهور في الخدمة الصحفية المقدمة للقراء» و« الأخطاء المهنية اليومية التي يصل بعضها إلى حد جرائم نشر يعاقب عليها القانون» و حالة «الإسهال والاستسهال» في تدبيج مقالات متهافتة أشبه بـ «موضوعات إنشا » تفتقد إلى أي جهد أو عناية أو منطق متماسك ، مما دفع نفرٍ في الجماعة الصحفية إلى إطلاق أوصاف ساخرة على كتابها من قبيل « الإسهاليون الجدد » . وسوف نتجنب كذلك التأمل في المخالفة الدستورية والقانونية و المهنية في الظاهرة المستحدثة مع تغيير قيادات الصحف القومية في تحول

نفر من هذه القيادات إلى متحدثين أمام وسائل الإعلام باسم الحزب الحاكم . سوف نتجنب كل ذلك ، و نلقى نظرة ـ مجرد نظرة ـ على ملامح من تغطية الصحف القومية اليومية الأشهر « الأهرام » و « الأخبار » و «الجمهورية » لمؤتمر الحزب الحاكم الأسبوع الماضي . و نعقب ذلك بمقارنات محدودة لكنها كاشفة .

فعلى مدى ثلاثة أيام (٢٦ و٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠١٠) احتل مؤتمر الحزب الحاكم العناوين الرئيسية للصحف الثلاث. و علاوة على ذلك خصصت « الأهرام » و« الجمهورية » أربع صفحات للمؤتمر في اليوم الأول فيما خصصت « الأخبار » ثلاث صفحات . لكن « الأخبار » عادت ومنحت المؤتمر خمس صفحات لليوم الثاني وثلاث صفحات لليوم الثالث . فيما خصص كل من « الأهرام » و « الجمهورية » صفحتين لكل من اليومين . أما « الوطني اليوم » الصحيفة الحزبية ـ وهي أسبوعية ـ فقد اكتفت في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر بتخصيص أربع صفحات لأعمال المؤتمر علاوة على العنوان الرئيسي لها . و الأمر هنا لا يحتاج تعليق لاكتشاف الفارق بين جريدة الحزب من جانب وبين النشرات الحزبية التي أصيحتها صحافتنا القومية.

ولأنه في النظم الشمولية القائمة على الحزب الواحد و عبادة الفرد و الاندماج بين العائلة و العصابة و بين السلطة السياسية ، يستطيع المراقبون استقراء مراكز القوى الفعلية والصاعدة في النظام من خلال ملاحظة ظهور الشخصيات في الصور المصرح بنشرها في وسائل الإعلام . و قد قمنا برصد ظهور أربع شخصيات في الصور المنشورة بالصحف الأربعة على مدى أيام المؤتمر ، و هي : رئيس الحزب «مبارك الأب» .. والأمين العام للحزب «صفوت الشريف» .. و الأمين العام المساعد وأمين لجنة السياسات «مبارك الابن» .. و أمين التنظيم رجل الأعمال واسع النفوذ « أحمد عز». وقد تبين أن «مبارك الابن» ودون منازع هو الشخصية الأولى في الحزب من حيث عدد الصور المنشورة في الصحف « القومية» الثلاثة. ظهر في « الأخبار » في ١٥ صورة من إجمالي ٢٩ صورة ضمت الشخصيات الأربعة . و في « الجمهورية » ظهر في ١٠ صور من إجمالي ٢٨ صورة . و في « الأهرام » ٩ صور من إجمالي ٢٤ صورة. بل أن «جمال مبارك» ظهر في عدد واحد من « الأخبار » في ٨ صور دفعة واحدة (عدد ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠) .وللمفارقة فإن الرئيس «حسني مبارك» ظهر على صفحات نفس الجريدة ـ وكذا في « الأهرام » ـ في صورتين

فقط (عدد ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠) ، وظهر على صفحات « الجمهورية » في ثلاث صور عن ذات اليوم . أما الشخصية المفترض أنها الثانية في الهيكل التنظيمي للحزب « صفوت الشريف » فقد حل تاليا للأمين المساعد للتنظيم « مبارك الابن» ، و ظهر على مدى الأيام الثلاثة في ١٠ صور بجريدة « الأخبار » و ٨ صور في كل من « الأهرام »و « الجمهورية ». وبشأن أمين التنظيم « أحمد عز» فقد حل ثالثا و ظهر في « الجمهورية » في ٦ صور ، وفي « الأهرام » في ٥ صور ، أما في « الأخبار » فقد ظهر في صورتين فقط. ومن الأمور المثيرة أيضا أن ترتيب مراكز القوى يختلف بعض الشئ على صفحات جريدة الحزب « الوطنى اليوم » . فقد جاء الأمين العام « صفوت الشريف » أولا وظهر في أربع صور، فيما حل «مبارك الابن» ثانيا بثلاث صور ، أما «مبارك الأب» و« أحمد عز » فقد حلا أخيرا، وظهر كلاهما في صورتين . وفي هذه المؤشرات ما يطرح تساؤلات وافتراضات حول سطوة «مبارك الابن » على الصحف القومية بدرجة أشد من سطوته على صحيفة الحزب ذاتها، التي مازالت تعكس ولاءً خاصا لأمينه العام « الشريف » . ومرة أخرى فإن السؤال الأهم : هل الصحف القومية قد تحولت على أيدي القيادات المستجدة إلى نشرات حزبية واتجهت إلى حسم ولائها الأخير لصالح « مبارك الابن » ، وكأنه مركز القوة الفعلي و القادم إلى موقع رئيس الحزب و الدولة وفق قراءة الصور ، رغم التصريحات الحزبية عن أن «مبارك الأب » هو مرشح الحزب في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١١ .

هذا عن الصور و ما تطرحه من دلالات و تساؤلات. و لننظر الآن كيف قامت الصحف « القومية » ـ و قد تحولت إلى نشرات حزبية ـ بتغطية أبرز حدثين في حياة حزب « الوفد » خلال عام ٢٠١٠ .وهو الحزب الذي يراه الحزب الحاكم و أبواقه الدعائية القوة الثانية في هذه الحياة الحزبية المريضة والمقيدة أصلا . في ١٦ إبريل ٢٠١٠ عقد « الوفد » جمعية عمومية طارئة لتغيير لائحته الداخلية .فمنحت « الأهرام » الحدث مساحة عمودين في ١٥ سم بأسفل الصفحة التاسعة بعدد ١٧ إبريل . أما «أخبار اليوم » فقد ألقت بالخبر في منتصف الصفحة الحادية عشرة على مساحة ثلاثة أعمدة . واللافت أن الصفحة الأولى بالعدد ذاته اتسعت لنشر خبر عن الحزب الحاكم بعنوان : « صفوت الشريف : تقرير للرئيس حول البرنامج الانتخابي للشورى ». و نأتي إلى «الجمهورية » التي لم يجد القائمون عليها أي أهمية في حدث « الوفد » ، فغاب عن عدد

الصحيفة الصادر في يوم ١٧ إبريل ٢٠١٠ تماما . وإن كان الصحيفة ذاتها قد وجدت ما هو أكثر أهمية في خبر يحمل عنوان « الدكتورة زينب عبد الله : الإشراف القضائي الكامل لا يمنع التزوير » ومنحته مساحة في صفحتها الأولى بالعدد ذاته . ولمن لا يعلم فإن « الدكتورة زينب » وفق نص الخبر هي رئيس قسم القانون بجامعة الإسكندرية .

أما الحدث الثاني لأكبر قوة سياسية تاليه للحزب الحاكم وفق المنظور الرسمي فقد كان انتخاب الجمعية العمومية لحزب«الوفد» في ٢٨ مايو ٢٠١٠ لرئيس جديد للحزب ، وقد انطوى الحدث على تداول في المواقع القيادية لا يعرفه تاريخ الحزب الحاكم . وهنا فقد منح «الأهرآم » الحدث مساحة ثلاثة أعمدة في ٧ سم بالنصف الأسفل من صفحته الأولى بالعدد ١٧ إبريل ٢٠١٠ و ثلاثة أعمدة أخرى في الصفحة ١٥ بالعدد ذاته ، و قد احتل خبر مثل رحيل الكاتب «أسامة أنور عكاشة» ضعف المساحة في الصفحة الأولى بالعدد ذاته. أما « الأخبار » فقد اكتفت هي الأخرى بمنح حدث « الوفد» مساحة عمودين أسفل الصفحة الأولى ، فيما ارتفع بأعلى الصفحة ذاتها خبر لجمال مبارك على ثلاثة أعمدة. وسارت « الجمهورية » على نفس النهج ، فوضعت خبر « الوفد » في النصف الأسفل من الصفحة الأولى على ثلاثة أعمدة ، فيما منحت خبرا عن المؤتمرات الانتخابية للحزب الحاكم بخصوص مجلس الشورى ضعف المساحة في النصف الأعلى من الصفحة ذاتها. وفي كل ما سبق ما يتناقض مع دعاوى الحزب الحاكم ورئيسه عن تقوية الحياة الحزبية و« الأحزاب المدنية »والتي جرى إطلاقها كمبرر للتعديلات الدستورية غير الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٧.

و لعله مما يفيد في هذا السياق أن ننظر إلى ماض قريب ، لندرك كيف تحولت صحفنا القومية إلى نشرات حزبية على أيدي من يطلق عليهم في كواليس الحزب الحاكم نفسه « أولاد لجنة السياسات» . وأمامي ـ لحسن الحظ ـ دراسة علمية منشورة في «المجلة المصرية لبحوث الإعلام » الصادرة عن كلية إعلام القاهرة (عدد أكتوبر / ديسمبر ٢٠٠٢) . والدارسة للباحث « سلام أحمد عبده » ، وتحمل عنوان « معالجة الصحف القومية المصرية اليومية للشئون الحزبية في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ». وقد انتهت الدراسة بعد تطبيق أداة تحليل المضمون على « الأهرام» و « الأخبار » و « الجمهورية » خلال هذه الفترة إلى ارتفاع اهتمام الصحف الثلاث بأخبار الحزب الوطني الحاكم و متابعة نشاطه وانخفاض اهتمامها بمتابعة

أنشطة أحزاب المعارضة في الأغلب الأعم، إلا ما يخدم السياسات الحكومية.

وبصرف النظر عن الفروق النوعية و النسبية بين الصحف الثلاث والتي تفيد بأن «الأهرام» كان في عام ٢٠٠٢ أكثر اهتماما بالحياة الحزبية و أقل انحيازا للحزب الوطني مقارنة بكل من «الأخبار» و «الجمهورية». فثمة ملاحظتان على ضوء التطورات اللاحقة: الأولى أن «الأهرام» في ظل قيادته المستجدة قام بإلغاء صفحتي «نواب و أحزاب» و«حياتنا الحزبية»، في إطار سياسية تحريرية ليس مجال مناقشتها هنا الآن. والثانية أن الدراسة التي نوهت بهاتين الصفحتين كانت قد دعت الصحف القومية إلى «التخلي عن انحيازها لوجهة النظر الرسمية و أن تكون قومية بمعنى الكلمة و تبرز الآراء المتعددة حتى لو تعارضت مع وجهة النظر الرسمية». كما اقترحت الدراسة: «إعادة النظر في تبعية الصحف القومية لمجلس الشورى وأن تكون تابعة لهيئة مستقلة غير حكومية».

وللعلم والذكرى، فإن التطورات اللاحقة على هذه الدراسة قد دفعت في شراع العلاقة الحرام بين الصحف القومية والحزب الحاكم بالمزيد من الرياح المسمومة. فلم يقتصر الأمر على التغيير في قيادات الصحف باتجاه ما يطلق عليه «أولاد لجنة السياسات» اعتبارا من صيف عام ٢٠٠٥، بل بدأ أمين عام الحزب الحاكم يجمع و للمرة الأولى بين موقعه الحزبي و بين رئاسة مجلس الشورى و المجلس الأعلى للصحافة منذ عام ٢٠٠٤ (وفق توجيه إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بمجلس الشورى صدر عن الرئيس مبارك خلال رحلته العلاجية لألمانيا في يونيو من العام نفسه).

كما أنه لا يمكن فهم وتفسير الاتجاه الخطير لتحول صحفنا القومية إلى نشرات حزبية دون النظر في التطورات الاقتصادية السياسية المرتبطة بصعود رجال الأعمال الجدد على المسرح السياسي. وحقيقة أن في سيرة هذا الصعود و تجلياته في مرآة الإعلام والصحافة والحزب ما يدعو للتفكير في أي نمط من الرأسمالية ينتعش ويهيمن في مصر الآن. وبالأصل فان أية محاولة لقراءة هذا المشهد في بلد تصعد فيه الرأسمالية و تسيطر وتهبط فيه مساحة الحريات و تضيق تعيدنا إلى قراءة هذا النوع من الكتابات التي بشرت ببناء رأسمالية بلا ليبرالية سياسية أو فكرية. وهو نمط من الكتابات أظنه ظهر في صفحات الرأي بخاصة بالصحف القومية منذ عقد الثمانينيات. وكان يبشر صراحة

ببناء الرأسمالية بذات المنهج الشمولي التعبوي الفوقي الذي كان سائدا في عهد الحزب الواحد« الإتحاد الاشتراكي » . و إذا ما راجعنا الصحف في هذه الفترة لن ندهش إذا ما اكتشفنا أن هؤلاء المبشرين بهذا النمط السلطوي من الرأسمالية هم ذات الأسماء التي التحقت فيما بعد بلجنة السياسات في الحزب الحاكم ، وتمكنت من السطو على صفحات الرأي في صحفنا القومية . وهي تمارس الآن احتكارا موزايا للاحتكار الحاصل في مجال الاقتصاد .. احتكار الرأي . ويكفى إحصاء سريع لأسماء الكتاب في أبرز صفحات الرأي في صحفنا القومية، كي نتبين قصة النفوذ المتزايد لأعضاء لجنة السياسات بالحزب الحاكم خلال السنوات القليلة الماضية ، و معها إقصاء الكتاب المستقلين المحترفين و ممارسة فنون شتى من الرقابة والتهميش وقمع تعدد الآراء.

ولكن ماذا عن الصحفيين أنفسهم العاملين في الصحف القومية ؟

هنا لا تتوافر إلى حينه دراسات علمية . إلا أن ثمة اعتقادًا لـه شواهده بان الغالبية العظمي من هؤلاء الصحفيين ليسوا من أعضاء الحزب الحاكم . وهم في ذلك على عكس ما تدين به قيادات هذه الصحف المنتقاه على خلاف الدستور والقانون . و غالبية هؤلاء الصحفيين شأنهم شأن السواد الأعظم من المصريين غير منتمين للأحزاب المرخصة بقرارات لجنة الأحزاب شبه الحكومية وغير مبالين بها. لكن ثمة ثلاث وقائع كنت شاهدا عليها في الأيام الأخيرة التي أعقبت الانتخابات التشريعية . في الأولى .. أسر زميل بأنه اضطر للالتحاق بالحزب الحاكم أخيرا لأنه أدرك أن الباب بات مغلقا في وجه أي طامح لتولى مسئولية ما في صحيفته القومية إذا لم ينضم للحزب . وفي الثانية أسر زميل آخر بأنه يخجل من أنه يوما ما وقع استمارة عضوية للحزب الحاكم و يتمنى أن يستقيل من هكذا حزب ، لكنه يخاف العواقب . فلما سألته : لماذا ؟ . أجاب :« دول ... لا يقبلون بالخروج عليهم». أما الثالثة فتتعلق بحديث بدأ يعود همسا في أروقة الصحف القومية يشبه ما كان في الأيام الأخيرة للحرس القديم من القيادات الصحفية قبل نحو خمس سنوات .

إنه حديث وقائع فساد و سفه و إهدار للمال العام تشيب لها الرؤوس ، وقد تزامن هذه المرة مع طرح السؤال : هل هي صحف قومية أم نشرات حزبية ؟

(٤)

لا تشربوا من دمنا

مسافة كبيرة بين الصورة المزيفة لتونس «الخضراء» تحت قيادة الرئيس «زين العابدين بن علي «نصير الحريات وحقوق الإنسان و صاحب معجزة التنمية والتحديث»، وغيرها من الأوصاف والألقاب مدفوعة الأجر في الصحف المصرية قومية و حزبية و خاصة جديدة و بين حقيقة «تونس «الحمراء» التي تنتفض على الدكتاتور« زين العابدين »و أسرته و عصابته في الحكم والنهب والفساد و التبعية للغرب والتطبيع مع إسرائيل ، فيتساقط في موكب جليل شهداء انتفاضة الخبز والحرية برصاص قوات الطاغية متعدد الألقاب . لكنها هذه المرة ألقاب من قبيل: « بينوشيه العرب » و«صديقنا الجنرال ». والأخير هو عنوان كتاب ألفه الصحفيان الفرنسيان « نيكولا بو » و« بيير توكوا » ، وكتب مقدمته الكاتب الشهير « جيل بيرو » . وكانت قد صدر ترجمته إلى العربية من دمشق عام ٢٠٠٥.

في هذه المسافة الشاسعة بين تونسين « خضراء » و «حمراء» ، يقف رؤساء تحرير ومسئولو أقسام وصفحات وكتاب رأي ودكاترة باحثون ومحررون . وقد انخرطوا في الخلط بين الإعلان والتحرير وبين المهام الصحفية والرحلات السياحية . بل وحتي نقباء للصحفيين ، خانوا مصداقية الكلمة وداسوا على القوانين والمواثيق . و قد تحولوا جميعا إلى زبائن لدى « وكالة الاتصال الخارجي » التونسية (أشبه بهيئة الاستعلامات لدينا) ،والتي تنفق ببزخ على تجميل صورة الدكتاتور في الخارج من قوت الشعب

(*)نشر تحت عنوان :« تونس الحمراء والصحافة المصرية : لا تأكلوا من لحمنا لا تشربوا من دمنا » في موقع «البديل » المصري الالكتروني في ١٣ يناير ٢٠١١ ، وفي جريدة« العربي» المطبوعة في ١٦ يناير ٢٠١١.

التونسي الذي ينتحر شبابه العاطل حرقا أو صعقا بالكهرباء و يموت بالرصاص الحي فقراؤه وأبناء طبقته الوسطي المحتجون على الغلاء والفساد والاستبداد و القمع والتعذيب. وكما قال لي مثقف تونسي فان « تونس الخضراء» كما يقوم بتسويقها زبائن «وكالة الاتصال الخارجي» تنفق على وسائل الإعلام في الخارج بسخاء منذ تولى «صديقهم الجنرال » في نوفمبر ١٩٨٧ وعلى نحو لم يعرفه عهد بطل الاستقلال و مؤسس الجمهورية التونسية الرئيس «الحبيب بورقيبه». و بالطبع كما عندنا لا توجد شفافية تفصح عن حجم هذا الإنفاق. لكن متابعة المنشور في الصحافة العربية والعالمية تفيد أيضا بأن صحفنا تتقدمها «القومية» العملاقة على رأس قائمة زبائن « وكالة زين العابدين » ، ومعها عدد من الصحف ساقطة المصداقية في دول عربية وغربية . ومن بينها على سبيل المثال صحف لبنانية محدودة التوزيع ، وصحيفة « واشنطن تايمز» اليمينية الأمريكية ومجلة « جون أفريك » الصادرة في فرنسا ، وذلك بعكس الصحف المحترمة التي تحافظ على مصداقيتها مثل « لوموند » و « ليبراسيون ».

شخصيا لدي ما يملأ بالوقائع كتابا عن هؤلاء الزبائن في صحافتنا . والكثير من هذه الوقائع عايشته بنفسي وكنت شاهدا عليه من صالات التحرير إلى التنفيذ والطبع . ولولا خشية الانزلاق إلى كتابة فضائحية لرويت الآن ما شاهدت وعايشت ، وحاولت مقاومته وآخرون عبثا . ولعل ما يخفف بعض الشئ عبء ما أحمل أنني حاولت تشريح آليات اللعبة و كيف نشأ وتطور « نمط من الأداء الصحفي المضبوط على إيقاع قوى إقليمية و دولية بتوجيه من الأجهزة الرسمية عندنا » . وقد نشرت ذلك في دراسة موثقة ضمن كتاب صدر لي مطلع عام ٢٠٠٥ . وحملت الدراسة عنوان « كي لا نجرؤ على الكلام : العطايا السخية لسادة النفط و أمريكا » . صحيح أن الكتاب لم يتعرض نصا لـ«تونس الخضراء» ، لكنه يقدم صورة تجريدية للآليات الحاكمة، و يشير إلى صراع كان دائرا مع مطلع الألفية الجديدة في مطابخ الصحف القومية حول تفضيل مصطلح عن آخر في صياغة الخبر و الموضوعات الخبرية في صفحات الشئون العربية والدولية . ولم ينته العام نفسه (٢٠٠٥) إلا وكنت من موقع مؤسس و مسئول قسم « عرب وعالم » بصحيفة « الكرامة » ـ وبمناسبة استضافة « تونس الخضراء » لقمة المعلوماتيه ومعها

مجرم الحرب رئيس الوزراء الإسرائيلي « إرييل شارون » ـ أنشر صفحة كاملة عن الصورة الحقيقية لتونس. و قدمت من بين موضوعاتها تحليلا للصلة بين الدكتاتورية و هذا النمط من التحديث الرأسمالي المظهري و السياسات غير الشعبية من التبعية للغرب إلى التطبيع مع إسرائيل .ووقتها اتصل بي زميل مهنه، وقال :« هذه الصفحة الآن سابقة في الصحافة المصرية ، بما في ذلك الصحافة التقدمية ».

وفي وقت لاحق ، وتحديدا في نوفمبر ٢٠٠٧ أصدرت منظمة حقوقية مصرية هي «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان » تقريرا تحت عنوان « من يدفع الثمن ؟.. إعلانات الصحف المصرية لتجميل صورة الدكتاتورية التونسية». صحيح أن التقرير لم يتطرق إلى أسماء السادة زبائن الدكتاتور من زملائنا الصحفيين ،حيث اقتصر على معالجة الموضوعات الإعلانية مجهلة المصدر والتي يجرى نشرها بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي بوصفها موضوعات خبرية دون تنويه إلى انها مجرد « إعلانات مدفوعة ». لكن التقرير (المتوافر على شبكة الإنترنت إلى حينه) وثق ٢٥ إعلانا لـ « صديقهم الجنرال » موزعة على ثمان صحف مصرية خلال عام ٢٠٠٦ و حتى إبريل ٢٠٠٧. و هي : الأهرام و الأخبار والجمهورية و روزا اليوسف (قومية) و الأسبوع (خاصة جديدة) و الأحرار والعربي و الأهالي (حزبية معارضة) . وقد تصدرت «الأهرام » و «الأحرار» القائمة في عدد مرات النشر . لكن الأخطر من ذلك أن التقرير ذاته وثق مخاطبة « الشبكة العربية » في ٢١ مارس ٢٠٠٧ لرؤساء تحرير هذه الصحف بهدف مجرد حثهم على توضيح طبيعة مثل هذه المواد المنشورة في صحفهم .

وما حدث انه « لا حياة لمن تنادي» ، بل قل : « لا حياء لمن تنادي». فقد استمر إهدار مصداقية الصحف و استغفال القراء و انتهاك القانون وميثاق الشرف بالخلط بين الإعلان والتحرير دون توقف. ولنأخذ من « الأهرام » نموذجا بوصفه أكبر الصحف المصرية و أغناها وأكثرها قدرة على الاستغناء عن هكذا خلط بين الإعلان والتحرير يهدر مصداقيته . في ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ يكتب « س .ع » في عاموده تحت عنوان «تونس لن تتراجع » يهاجم فيه من وصفهم بـ « الحناجر التي تتهم تونس بالخروج على الإجماع العربي لدعوتها شارون للمشاركة في قمة المعلوماتية » . كما يهاجم من انتقدوا « أحوال

حقوق الإنسان في تونس » . فيما كان « صديقه الجنرال » يعتقل كاتبا اسمه « محمد عبو » ويسجنه ٢٨ شهرا لتجرؤه على نشر مقال على شبكة الانترنت بعنوان « بن علي ـ شارون » . وقد قيد لـ «عبو » أن يكتب لاحقا مقال « أبو غريب العراق و أبو غريب تونس » . أما بشأن الزميل (س . ع) « صديق الجنرال » فيحق لنا أن نسأل : كم مرة قام بالتمتع بتسهيلات و ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي » التونسية ؟ . وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ تنشر مجلة « نصف الدنيا » النسائية الصادرة عن مؤسسة «الأهرام» رسالة لزميل آخر (م . م) تحت عنوان :«تونس تنتقل من ديمقراطية العقيدة إلى ديمقراطية البرامج » !. وبالطبع علينا أن نسأل أيضا كم مرة تمتع هو الآخر بضيافة « وكالة صديقه الجنرال » ؟ . وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٨ تنشر صحيفة « الأهرام » :« في الذكرى الـ ٥٢ لاستقلال تونس : بن علي يعلن قرارات جديدة لتعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية » . و الموضوع إعلان واضح لكن دون أي تنويه لذلك ، والمصدر « تونس ـ خاص». وفي ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ ينشر « الأهرام » رسالة بعنوان « في مؤتمر التحدي : تونس تدشن مرحلة الانفتاح » . وهو هذه المرة للدكتور والمثقف (س .أ) . ولما كانت استضافة « وكاله صديقه الجنرال » بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس لحزب التجمع الدستوري (الوطني الحاكم) فقد كتب :« أن الحزب ولا يزال يتحمل مسئولية قيادة النضال والكفاح والاستقلال وأصبح عمليا مدرسة للوطنيين التونسيين ». و قال أيضا لافض فوه :« أن الحزب بناء مؤسساتي رصين و عميق و متشعب » (والله هكذا كتب وهكذا نشرت الصحيفة العريقة) . و قال أيضا :« كان شيئا لافتا ـ مثلا ـ أن يقف رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب ليردد في عزة وفخار النشيد الوطني مع جموع التونسيين » . (طبعا لا دهشة في الجمع بين رئاسة الدولة والحزب ولسنوات مديدة لأن الحال نفسه عندنا في مصر و لأن الدكتور نفسه عضو بلجنة سياسات حزب مبارك الجاكم) . وبعدها بأيام وتحديدا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ تنشر «الأهرام » إعلانا دون تنويه لطبيعة المادة المنشورة تحت عنوان « تونس .. بدأت مرحلة إعداد انتخابات ٢٠٠٩» . وبالمناسبة فقد سبق « صديقهم الجنرال زين العابدين » بزمان صديقه « حسني مبارك » في الانتقال من لعبة الاستفتاءات الرئاسية المزورة إلى لعبة الانتخابات الرئاسية المقيدة المزورة . وببساطة بدأت اللعبة في تونس عام ١٩٩٩ وفى مصر ٢٠٠٥ . و بالمناسبة أيضا فان

مصدرا حكوميا تونسيا كان أكثر شفافية من أقرانه في مصر ، حين نفي أنباء ارتفاع نسبة استهلاك لحوم الحمير عند الفقراء التوانسه ، وقال :«النسبة هامشية ولا تتعدي ٧٠٠ طن في العام » (برقية لوكالة الأنباء الألمانية في ٢٥ إبريل ٢٠١٠) . ولعله ثمه علاقة ما بين استهلاك الفقراء للحوم الحمير في مصر وتونس و هذا النمط من الانتخابات الرئاسية و المعالجات الصحفية لسيرة « صديقهم الجنرال » .

و قتلاً للضجر (وهو بالمناسبة عنوان قصة قصيرة للأديب الروسي أنطون تشيخوف تحكي عن ناظر محطة قطارات في بلدة نائية يضطر إلى اقامة علاقة حرام مع فتاه فقيرة بلهاء) نكتفي بالإشارة إلى موضوعات إعلانية أخرى صدرت في «الأهرام» على سبيل الخداع في هيئة موضوعات إخبارية صحفية في أعداد ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ و ٨ نوفمبر و١٨ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١ مارس و ٨ نوفمبر ٢٠١٠ . كما ننصح القارئ الفطن إلى متابعة الخداع نفسه بمختلف الصحف المصرية بخاصة مع مناسبتي استقلال تونس وتولي زين العابدين في في شهري مارس ونوفمبر من كل عام .

والآن .. كيف عالجت صحفنا انتفاضة الشعب التونسي الأخيرة على « صديقها الجنرال » ، والتي اندلعت في أعقاب أقدام الشاب العاطل « محمد بوعزيزي » على إشعال النار في نفسه في ١٧ ديسمبر الماضي . هنا و بعد رصد للصحف الكبرى الثلاث «الأهرام » و « الأخبار» و « الجمهورية » عن الفترة بين ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠ و ١١ يناير ٢٠١١ نكتفى بالملاحظات التالية :

ـ أولا جريمة الصمت .. لاشئ مطلقا عما يجرى في بلد « صديقهم الجنرال » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ١ و٢ ٣و ٤ و٥ و٦ و ٧ و ٨ و ٩ في جريدة « الأهرام» . و لا شئ أيضا في جريدة « الأخبار وأخبار اليوم » في أعداد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و٩ يناير ٢٠١١ . ولا شئ مطلقا في جريدة «الجمهورية » في أعداد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و١ و٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ يناير ٢٠١١. وبالمقارنة مع صحيفتي « الحياة » و«الشرق الأوسط » السعوديتين الصادرتين من لندن خلال الفترة ذاتها ، يتضح أن الأولى قدمت ١٨ معالجة بين خبر ورأي والثانية قدمت ١٥ معالجة.

ـ ثانيا جريمة خلط الإعلان بالتحرير ..لنلاحظ أن «الأهرام » نشرت في ٣٠ ديسمبر

٢٠١٠ بالصفحة السابعة « شئون عربية » إعلانا بعنوان « عقب عدة أيام من المظاهرات : بن علي يتعهد بجهود إضافية لمواجهة المتاعب الاجتماعية » ، مع صورة رسمية مشرقة للرئيس التونسي. والموضوع بدون مصدر وبدون الإشارة إلى انه إعلان أو محاولة فصله بأي طريقة عن بقية المادة الإخبارية في الصفحة . أما « الأخبار » فقد نشرت في اليوم نفسه (طبعا ليست صدفة) موضوعا مماثلا لكن تحت عنوان « الرئيس التونسي يزور الشابّ الذي حاول الانتحار.. ويستقبل المتضررين من أحداث سيدي بو زيد».وإن كانت «الأخبار » قد فصلت بين هذا الإعلان وبين بقية المادة الخبرية بصفحتها « شئون عربية وعالمية » بـ « فاصل زجزاج».

ـ ثالثا.. اكتفت « الأهرام » بالمعالجة الإخبارية نقلا عن وكالات الأنباء بعدد ١١ يناير ٢٠١١ في الصفحة الأولى وتحت عنوانين لا يحتاجان إلى تعليق :« ٢٥ قتيلا في الاحتجاجات بتونس وإغلاق المدارس .. والرئيس التونسي : عصابات مأجورة وراء الأحداث الأخيرة » . و في المتن جاءت تصريحات الرئيس التونسي أولا وشغلت ما يزيد على نصف مساحة الخبر . أما اليوم الآخر للأهرام فقد نشرت في ١٠ يناير ٢٠١١ خبرا على ثلاثة عامود مناصفة مع أحداث الجزائر ، وحمل عنوان :« مقتل ٨ بالرصاص خلال الاحتجاجات في تونس »،ومصدره أيضا وكالات الأنباء . وفي حالة « الأخبار » فقد اكتفت هي الأخرى بالنشر ثلاث مرات . في يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ جاء خبر بالصفحة العاشرة بعنوان:« بعد احتجاجات عنيفة على تفشي البطالة : استثمارات تونسية وأجنبية في سيدي بو زيد » .و مصدر الخبر وكالة « رويترز ». ولا يتضمن المتن أيه تفاصيل عن انتفاضة الشعب التونسي ، بل يقتصر على إعلان شركتين واحدة ألمانية والأخرى تونسية إقامة مشروعين استثماريين في «سيدي بوزيد» . و الخبر الثاني في تغطية« الأخبار » جاء يوم ١٠ يناير ٢٠١١ على عامودين أسفل صفحة ٩ وتحت عنوان « مقتل ٨ أشخاص خلال مواجهات تونس » نقلا عن وكالات الأنباء، وبالأصل عن وكالة الأنباء التونسية الرسمية . أما الخبر الثالث خلال تغطية «الأخبار» على مدى الفترة محل الرصد (١٢ يوما) فقد كان في يوم ١١ يناير ٢٠١١ . وجاء في الصفحة التاسعة على ثلاثة أعمدة ونقلا عن وكالات الأنباء أيضا ، وتحت عنوان فرعي صغير« مقتل ١٤ شخصا في الاحتجاجات » و عنوان رئيسي كبير « الحكومة التونسية : رسالة

المحتجين وصلت وستتخذ الإجراءات ». بالنسبة لـ « الجمهورية » فقد اكتفت مثلها مثل«الأهرام » بالنشر في يومين فقط خلال الفترة محل الرصد وفي صفحة « عالم واحد » . في المرة الأولى ٦ يناير ٢٠١١ خبر على عامود واحد بعنوان « وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس » ، ومن دون مصدر .وفي الثانية نشرت يوم ١١ يناير ٢٠١١ موضوعا خبريا مشتركا مع احتجاجات الجزائر على خمسة أعمدة بعنوان : « مقتل خمسة في اشتباكات الشرطة مع المتظاهرين في تونس » ، ومصدره وكالات الأنباء .

و لمزيد من فهم نتائج العينة السابقة يتعين أن نسجل الملاحظات الآتية ،بعدما ننبه إلى اعتبارات اقتصادية سياسية في القاهرة تتمثل في الخشية من انتقال عدوى انتفاضة تونس إلى الشعب المصري:

ـ على عكس فترات سابقة من تاريخها ، فإن الصحافة المصرية عموما باتت تخلو ـ إلا فيما ندر ـ من تقرير إخباري متميز أو تحليل جاد بأقلام كتابها يتناول أحوال تلك الدول العربية التي تدفع بسخاء وتستضيف ببزخ القيادات والكتاب والمحررين ومن لهم سلطة النشر من أجل أغراض تجميل الصورة، بما في ذلك تونس « الخضراء» .

ـ إن من أطلقت عليه في كتابي المشار إليه سابقا والصادر في عام ٢٠٠٥ « مدرسة الكتابة مدفوعة الأجر من المنخرطين في علاقات النفاق الرخيص مع القادة والأمراء برعاية المؤسسة الصحفية و أجهزة الدولة » يبدو أنها قد أحكمت السيطرة على أقسام و صفحات الشئون العربية في غالبية صحفنا ، فضلا عن مساحات الرأي في هذه الصحف.وهو أمر حصيلة عوامل وتفاعلات لا مجال لتناولها هنا.

ـ لم يتبق لقارئ الصحف المصرية إلا الثقة في الأخبار المستمدة من وكالات الأنباء الغربية. وحتى هذه تخضع في مطابخ الصحف للتلاعب بالمعلومة و الإبراز والإخفاء وغيرها من تكنيكات يعلمها محررو الشئون الخارجية والعربية . ناهيك عن مصالح هذه الوكالات و التحفظات بشأنها والواردة في تقرير منظمة «اليونسكو» لشون ما كبرايد ، والذي يحمل عنوان « أصوات متعددة وعالم واحد » ، وله ترجمة إلى العربية صدرت من الجزائر عام ١٩٨١ . وقبلها يمكن الرجوع إلى كتاب أستاذنا الدكتور مختار التهامي «الصحافة والسلام العالمي » ، والصادر من القاهرة عام ١٩٦٤ . فضلا عن إسهامات لاحقة حول نظرية

« التبعية الإعلامية » لأساتذة أجلاء آخرين كالدكتورة «عواطف عبد الرحمن» .

ولكن .. إلى من نلجأ لمواجهة هذه الكارثة التي حلت بصحافتنا ؟

هل يفلح أن نلجأ إلى نقابة الصحفيين المعنية بتطبيق ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة أعضائها عن انتهاك قوانين الصحافة و أخلاقياتها ؟ . وكيف نلجأ إليها وقد تفضل نقيبها الحالي الأستاذ «مكرم محمد أحمد» و الأسبق الأستاذ «إبراهيم نافع» بوصفهما أمين عام ورئيس اتحاد الصحفيين العرب بمنح درع الإتحاد لـ«صديقهم «الجنرال زين العابدين بن علي» في إبريل ٢٠١٠ « تقديرا لدوره في الدفاع عن الصحافة بالعالم العربي »، وغير عابئين باحتجاج الصحفيين التونسيين الأحرار و المنظمات الحقوقية المعنية بحرية الصحافة . وهل ننسى أن نقيب الصحفيين المصريين الحالي وصف « صديقه الجنرال » بأنه: « صديق الصحفيين العرب وصديق الإعلام في العالم و القائد الذي يشجع حرية الكلمة والديمقراطية » . وكم مرة قبلها زار الأستاذان «مكرم» و «نافع» تونس في ضيافة « وكالة الاتصال الخارجي »، منذ أن كانا من بين رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية على مدى عقدين أو أكثر ؟ .وكم كانت حصتهما في حصيلة إعلانات الوكالة المدفوعة إلى هذه المؤسسات ؟

وهل يفيد اللجوء إلى المجلس الأعلى للصحافة بحكم ما له من سلطات وصلاحيات؟ ، وهو الذي يتحلى بخطيئة الصمت إزاء كل ما يجرى ،وهو يعلم ما هو مخفي ومعلن من أحوال الصحفيين وقيادات الصحف . بل ويسهم في اختيار « أصدقاء الجنرالات والأمراء » في المواقع القيادية بالصحف القومية .

وهل هناك معنى لاعتبار هذا المقال بلاغا للنائب العام ،وهو بالأصل يجرى تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية شبيه « صديقهم جنرال تونس » ؟.

في الختام، يظل في الذهن كلمات قالتها الزميلة التونسية نزيهة رجيبة « أم زياد » حين وقفت في نقابة الصحفيين المصريين يوم ٣ مايو ٢٠٠٦ خلال الاحتفال بيوم الصحافة العالمي لتناشد زملاءها هنا الامتناع عن نشر الموضوعات الدعائية لتظام دكتاتور تونس ، مذكرة بأن هناك مواطنين في بلادها ينشدون حياة كريمة و إعلاما حرا وهم في مسيس الحاجة لما ينفقه هذا النظام على تجميل صورته في الخارج . قالت في صرخة من القلب :« لا تأكلوا من لحمنا » . و الآن..و مع الدم الطاهر الذي يروى أرض تونس

الحمراء أقول معها :« لا تأكلوا من لحمنا ـ لا تشربوا من دمنا ».

و تبقي ملاحظتان :

الأولى .. أننا تجنبنا الكشف في الاستشهاد الواردة سابقا عن أسماء الكتاب والمحررين ، واكتفينا بنشر الحروف الأولى منها ،وذلك توقيا للانزلاق إلى التشهير والشخصنة ، وإداركا بأن الظاهرة أكبر من الأمثلة المستشهد بها وتمتد إلى صحف عدة .

والثانية ..أن كاتب هذا المقال ساهم في تأسيس و عمل بصفحة « العرب في أسبوع » بصحيفة «الجمهورية » عام ١٩٨٤ ، و بصفحة « الحوار القومي» بعدها في عام ١٩٨٥ ، وكتب للصفحة ذاتها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، وعاد للعمل بها في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كما عمل بقسمي «الخارجي» بالأهرام المسائي بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و«الشئون العربية » في الأهرام اليومي بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ .كما أسس وأشرف على «عرب وعالم » بجريدة « الكرامة »في عام ٢٠٠٥. وطوال هذه الرحلة ومع محطات أخرى يحمد الله أنه – كغيره من زملاء عديدين بعيدين عن الشهرة واحتكار مساحات النشر هنا وهناك ـ لم يكن زبونا لأي وكالة اتصال أو سفارة أو وزارة أو من أصدقاء الجنرالات أو الأمراء من زمن عراق صدام إلى زمن تونس بن علي..

(٥)

نقيب حظر نشر

ساق القدر الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين إلى اختبار عملي كاشف في شهرين متتاليين . و للأسف فان النتيجة في المرتين كانت صفرا كبيرا . في المرة الأولى تقدم العبد لله في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ بوصفه مواطنا مصريا و صحفيا بجريدة « الأهرام » و عضوا بالجمعية العمومية لنقابة الصحفيين إليه برسالة رقيقة ، أرفق بها مقالا محدود المساحة بعنوان « النقابة والدكتور البرادعي و احتكار الرأي » ، وذلك ردا على مقال « في فروق اللغة وأصول وآداب التعامل » ، والمنشور له على نصف صفحة كاملة بجريدة «الأهرام » في اليوم السابق . وقمت بإيداع نسختين من (الرد / المقال) لدى مكتب نقيب الصحفيين بالنقابة و مكتب الأستاذ مكرم في جريدة « الأهرام » . وبعدها بأقل من ساعة تلقيت اتصالا هاتفيا ، ولكن من مكتب ثالث للأستاذ «مكرم» . هذه المرة من «دار الهلال» يفيد تسلم (الرد / المقال) ،واعتذار المرسل إليه بسفره لعدة أيام خارج البلاد . وهو ما يشهد بكفاءة ويقظة سكرتارية «مكرم» هنا وهناك .. وفي كل مكان (!).

و لأنني لم أشغل نفسي كثيرا باكتشاف كم مكتب للأستاذ «مكرم» في وسط القاهرة وحدها أو خارجها وكم سكرتيرا و كم سيارة أو بمغزى الاعتذار ، فقد قنعت بنعمة اليقين في أن الرجل قد تسلم (الرد / المقال) . و أصبحت لديه على الأقل ثلاث نسخ .

(*)نشر تحت عنوان :« مكرم نقيب حظر نشر » مع المقال المحظور « النقابة والدكتور البرادعي واحتكار الرأي » في موقع « البديل» الإلكتروني في ٢٠ يناير ٢٠١١ . وأعادت صحيفة « العربي » المطبوعة نشره لاحقا بعدما غيرت العنوان دون استئذان كاتبه إلى « مواجهة على الورق مع نقيب الصحفيين ».

إحداها أرسلت على عجل بـ « الفاكس» إلى «دار الهلال» ، حيث ظل هناك من قبل رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا لتحرير مجلة « المصور » من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٥ . ومن بينها خمس سنوات كاملة على الأقل يتخطيا سن المعاش ، وقد وضع ومعه سلطة دولة «مبارك» القانون تحت أحذيتهم (راجع المادة ٦١ للقانون رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة ، علما بان قانون الصحافة السابق لسنة ١٩٨٠ كان يحظر بصفة مطلقة بقاء قيادات الصحف القومية إلى ما بعد سن الستين) .

وكان على العبد لله (٥٢ عاما) أن ينتظر لير كيف سيتصرف كاتب الرأي المخضرم و نقيب الصحفيين (٧٥ عاما) وصاحب العمود اليومي و المقال الأسبوعي في «الأهرام» ، و الصفحة الأخيرة في مجلة « المصور » وغيرها . واللهم لا حسد . وهنا قد يتفضل قارئ فطن ليسأل : ولماذا لم تتقدم بنسخه أخرى من (الرد / المقال) إلى زملائك المسئولين عن النشر في جريدة «الأهرام » ؟. وهنا أيضا أجد نفسي مضطرا للإجابة بـ « أنه القدر». وببساطة فقد ساق القدر العبد لله إلى اختبارين آخرين خلال الشهر الماضي ، ومعي الدكتور «عبد المنعم سعيد» عضو لجنة السياسات بحزب مبارك محتكر الحكم ورئيس مجلس إدارة «الأهرام» و أيضا الدكتور «حسن أبو طالب» عضو لجنة السياسات كذلك و مسئول صفحة الرأي بالأهرام (ولديه مناصب أخرى هو الآخر). وكانت النتيجة لكليهما صفرا كبيرا مماثلا لصفر الأستاذ «مكرم» .

و للأسف رسب الثلاثة على التوالي في اختبارات متواضعة بشأن تقاليد المهنة وحرية التعبير وحقوق الزمالة ، فضلا عن حقوق القراء المهدرة أصلا. فقد سبق وكتبت فور مهزلة التزوير الفاضح الماس بكرامة المصريين لانتخابات مجلس الشعب مقالا بعنوان « رسالة من صحفي بالأهرام إلى الدكتور عبد المنعم سعيد : استقل من الوطني ؟» . وكانت الغاية أن افتح ملف العلاقة بين حزب «مبارك» محتكر الحكم من جانب و بين الصحافة القومية وما تعانيه من تدهور مهني وقمع الحريات في الخبر والرأي من جانب آخر. (و المقال منشور بموقع جريدة « البديل » الالكتروني في ٣ ديسمبر ٢٠١٠ وفي جريدة «العربي » المطبوعة بعدد ١٢ ديسمبر ٢٠١١) . وبعدما أشرت في المقال / الرسالة إلى أنني كنت أتمنى نشره في الجريدة التي أعمل بها، قلت للدكتور «سعيد »ما معناه : اسمحوا أن اختبر انحيازكم للديمقراطية والالتزام بالقانون بفتح حوار على

صفحات « الأهرام » حول تطويره واستقلاليته و أن تفتحوا بالأصل حوار حرا حول عواقب تزوير الانتخابات والمنهج الاستئصالي الذي أديرت به ، وبمشاركة كل الآراء والتيارات بما في ذلك « الإخوان المسلمون ». لكن لا حياة لمن تنادي.

ولاحقا .. وتحت إلحاح الضمير كتبت مقالا محدود المساحة (لا يتجاوز ٤٠٠ كلمة) بعنوان « زميلي بدر وزار الفجر » لصفحات الرأي بالأهرام . وهي ما شاء الله وفيرة يرتع فيها كتبه لجنة السياسات والحزب (طبعا «الحزب» لأنه واحد أحد لا يحتاج إلى تعريف) . و سلمته يدا بيد في ١٦ ديسمبر الماضي (٢٠١٠) إلى الدكتور «أبو طالب» . لكن لا حياة لمن تنادي . والمقال الآن منشور في موقع « إخوان أون لاين» الالكتروني ، بعدما أرسلته إلى زميله وزميلي وزميل النقيب الصحفي الأستاذ «بدر محمد بدر » بعد إطلاق سراحه.

ولقد سار النقيب الأستاذ «مكرم» ـ مع العبد لله ـ هو الآخر على سنة سلفه ورفاقه الحزبيين في « التجمع الدستوري المصري » ـ أقصد «الوطني الديمقراطي التونسي » الدكتورين العزيزين المحترمين « السعيد » و « أبو طالب» . ومرة أخرى لا حياة لمن تنادي .

و لقد حاولت تأمل الأمر قليلا ، فاكتشفت أن المقالات الثلاثة المحجوبة أو شبه المحجوبة في صحيفتي « الأهرام » جميعا لا تخالف بأي حال الدستور والقانون .و أن أسباب الحجب تكاد أيضا تكون واحدة . فالسادة الحاجبون كلهم من « الحزب » .ولم تخلو سيرتهم من انتعال القانون بأحذيتهم بشأن علاقة الصحف القومية بالأحزاب . (راجع مقال « صحف قومية أم نشرات حزبية ؟» المنشور « العربي » ٢ يناير و « البديل » الالكتروني ٩ يناير ٢٠١١)

لكن ما جدد عندي الأسبوع الماضي ذكرى (الرد / المقال) المحجوب عن النشر بيد نقيب الصحفيين ،ما نشرته « الأهرام » للأستاذ «مكرم »يوم ١٧ يناير ٢٠١١ .وهذا هو الاختبار العملي الثاني الذي ساقه القدر للأستاذ« مكرم» في غضون شهرين فقط . وقد كتب نصا عن دكتاتور تونس ـ لا مصر طبعا ـ وتحت عنوان لا يخلو من دلالة شائعة عند كتبه الاستبداد هذه الأيام « تونس حالة خاصة » . قال :« أصل الداء الذي ساعد على قتل نظامه قمعه الشديد لحرية الرأي و التعبير وتكميمه الأفواه وسيطرته على كل وسائل

الإعلام التي لم تكن تستطيع أن توجه نقدا لحكومته ولتصرفات بطانته» . وزاد على ذلك قوله :« وثالثة الأثافي في نظام حكم الرئيس بن على أنه فقد جسور التواصل مع أجيال جديدة ..».

ولما كان الأستاذ «مكرم» قد تجرع حبوب الشجاعة وانتابته صحوة الضمير متأخرا جدا، وبعدما فر صديقه « الجنرال بن على ». فقد فكرت أن أتخذ منه دراسة حالة لجيل من كتبه الاستبداد في صحافتنا، بدوره اسلم الراية لجيل جديد بذات المواصفات ، وبعدما اخلص المحدثون لحكمة الأقدمين منهم، وتتلخص في عبارة : «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس ». (راجع فصل « الطيعون المطيعون : في صناعة الصحفي وترويضه » بكتاب العبد لله :« حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » ، الصادر عام ٢٠٠٥ ، وبالمناسبة فان الأستاذ مكرم لديه نسخة منه) .

نعم .. فكرت في أن أعكف على دراسة حالة الأستاذ «مكرم» ، لمكانته وثقله المهني والنقابي في صحافتنا على مدى ما يزيد عن الثلاثة عقود. لكنني وجدت أن هناك ما هو أجدى الآن. فقط أكتفي هنا بعدد من الملاحظات العابرة التي قد تفيد كافتراضات مقترحة لجهود لا حقة لباحثين في تاريخ الصحافة المصرية .

ـ بعد أن قام الأستاذ مكرم ـ مع كل الاحترام والتقدير ـ بوصفه أمينا عاما لاتحاد الصحفيين العرب بزيارة تونس في نهاية إبريل عام ٢٠١٠ و بتسليم الدكتاتور « بن على » درع الاتحاد ـ ومعه الأستاذ إبراهيم نافع رئيس الإتحاد ـ عاد ليكتب في عموده اليومي بالأهرام في ٢مايو ٢٠١٠ تحت عنوان « الحرية والمسئولية » العبارات التالية :« لا أحد ينكر حجم التقدم الضخم الذي طرأ على مصر والعالم العربي في حرية الكلمة والتعبير ووسع من نطاقها إلى حد سقطت معه معظم الخطوط الحمراء » . وكيف نصدق الأستاذ «مكرم» الآن ، وهو الذي كان قد أشرف بنفسه في أغسطس ٢٠٠٩ على الإطاحة بالمجلس الشرعي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين و استبداله بمجلس موال للدكتاتور . وهي قصة مخزية ، نأمل أن نعود إليها يوما ما حين نكتب عن مأساة إتحاد الصحفيين العرب وتبعيته لأنظمة الاستبداد .

ـ مع كل الاحترام والتقدير ،احتكر الأستاذ «مكرم» ويحتكر ـ وأمثاله من جيله

و الجيل التالي له ـ مساحات نشر وبـ «الغدان» . فيما جرى حجب حقوق النشر والتعبير عمن ليسوا على دينهم . وصودرت معها حقوق القراء في المعرفة وفي خدمة صحفية مهنية محترمة .وهنا يحضرني على سبيل المثال المرحوم الأستاذ موسى جندي «الأهرام» . وقد مات كمدا ومرضا قبل أن يبلغ الستين، محروما من النشر ومحاصرا وممنوعا من الدخول إلى مقر عمله في المؤسسة . ويحضرني أيضا الأستاذ «سمير تادرس» أطال الله عمره ، و قد سارعت «الأخبار» إلى إحالته للمعاش فور بلوغه الستين ، ومن دون أن تمدد له حتى الخامسة و الستين كما ينص القانون . و الأستاذان « جندي » و « تادرس » كانا بالأصل خبيرين بارعين في الشئون الدولية يشهد لهما بالنزاهة والكفاءة وبإجادة اللغات الأجنبية. لم يحتكرا مساحات نشر .ولم يدوسا على القوانين ومواثيق الشرف بالأحذية .ولم يكتنزا المكاتب و السيارات و الأموال والعقارات والأراضي و عمولات إعلانات الجنرالات و الأمراء .

ـ ومع كل الاحترام والتقدير ، ماذا كتب الأستاذ «مكرم» و معه كتبه الاستبداد محتكري مساحات النشر في صحافتنا قبل يوم ١٤ يناير ٢٠١١ عن دكتاتور تونس وعن ذبح وقمع و إفقار التونسيين ،ومنذ تولي «صديقهم الجنرال» عام ١٩٨٧ ؟. وإن لم يكتبوا ، فلماذا صمتوا وقد توافرت لهم كل مساحات النشر .و ألم يقرؤوا ـ و لو باللغة العربية ـ تقارير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير ؟. وألم يسمعوا خدمات اللغة العربية بالإذاعات الأجنبية؟ . أم أنهم لا يقرؤون ولا يسمعون . و ألم يذهبوا مرارا إلي تونس في الضيافة الفخمة لـ « وكالة الاتصال الخارجي» للجنرال ، و«يأكلوا من لحم الشعب التونسي » ، كما قالت زميلتنا الصحفية التونسية « نزيهة رجيبة » (أم زياد) في مقر نقابة الصحفيين بالقاهرة في ٣ مايو ٢٠٠٦ .

ـ ومع كل الاحترام والتقدير ، ألم تتورط مجلة « المصور » بالمخالفة للقانون ولميثاق الشرف الصحفي تحت رئاسة تحريره ومعها رئاسة مجلس إدارة المؤسسة « دار الهلال » في الخلط بين الإعلان والمادة التحريرية، وفي ممارسة الخداع بنشر إعلانات لجنرالات و أمراء الاستبداد ، ومن دون التنبيه إلى طبيعتها الإعلانية مدفوعة الثمن . أنصحه ـ لو كان قد نسي ـ بأن يراجع معنا كمجرد عينه أعداد ٤ مارس و١٨ مارس و٢٩ إبريل و ١٠ يونيو في عام ٢٠٠٥ .

ـ ومع كل الاحترام والتقدير ، هل يتذكر أحدكم أن الأستاذ «مكرم» ـ و معه رفاقه من كتبه الاستبداد ـ نشروا ولو لمرة واحدة على مدى تاريخهم المديد في الصحافة وبما لهم من سلطة نشر و مساحات مخصصة لأقلامهم بـ « الفدان » انتقادا لسياسات «مبارك» أو سابقيه في حكم مصر . (إبان رئاسته لمجلس ادارة المؤسسة و رئاسة تحرير المجلة كان يحتكر النشر لنفسه في الصفحات الأولى للمجلة و الصفحة الأخيرة).

ـ ومع كل الاحترام والتقدير أيضا ، هل لاحظ «مكرم» أن صورة «مبارك الأب » احتلت غلاف مجلة «المصور » في أربعة أعداد من بين ١٢ عددا خلال أشهر يناير و فبراير و مارس ٢٠٠٥ ، فيما كان توزيع المجلة آخذا بالانهيار بعد انتعاشة مطلع الثمانينيات . وأليس في ذلك « عبادة حاكم فرد ». وألم يكن هو نفسه الذي كرس مع رفاقه من كتبه الاستبداد تدبيج المقالات في «عيد ميلاد الرئيس »، و على غرار الحالة التونسية تماما. (راجع على سبيل المثال « تحية من القلب والعقل » في عدد ٦ مايو ٢٠٠٥ بمجلة « المصور ») .

ـ ومع كل الاحترام والتقدير ، ألم يهاجم الأستاذ «مكرم» بضراوة ويقول مستنكرا « أنها مهزلة فريدة من نوعها » و يحذر من « اللعب بالنار » لمجرد أن أصواتا واهنة خرجت متحشرجة من نفر في أحزاب المعارضة ـ المرخص لها من لجنة الأحزاب الحكومية التي يرأسها أمين عام حزب «التجمع الدستوري المصري » ـ تعلن اعتراضا خجولا على التجديد لرئاسة «مبارك» لمرة ثالثة بآلية الاستفتاءات المزورة . وعلى أساس أن مجلس الشعب الذي يرشحه بأغلبية الحزب الواحد المزورة مطعون في دستوريته (راجع مقال :«مبارك و فترة رئاسة ثالثة » في كتاب « مبارك والمثقفون » الصادر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٣).

ـ أليس الأستاذ «مكرم» ـ مع كل الاحترام و التقدير ـ الذي يهاجم الآن دكتاتور تونس صاحب العبارة الأخيرة الشهيرة « لا رئاسة مدى الحياة .. لا رئاسة مدى الحياة» هو نفسه الأستاذ «مكرم» الذي ينخرط منذ نحو العام في الكتابة والنشر مطالبا برئاسة «مبارك» لفترة سادسة ،وحتى آخر نبضة ونفس .(على سبيل المثال : « مكرم : ترشيح «مبارك» لولاية جديدة أكثر سلامة لمصر » ، بمجلة «الأهرام العربي » عدد ٢٢ إبريل

٢٠١٠.و مقال بعنوان :« ماذا لو رشح مبارك نفسه لفترة رئاسة جديدة » ، بالأهرام اليومي في ١ مايو ٢٠١٠).

ـ ومع كل الاحترام و التقدير ، ألا يخلط الأستاذ التقيب بين صفته النقابية و بين عضويته بالحزب الحاكم و هجومه بالتالي على الدكتور «محمد البرادعي»(على سبيل المثال عاموده بالأهرام يومي ١١ مايو و ١٠ يونيو ٢٠١٠). و ألا يدعونا ذلك إلى التساؤل عن السبب الحقيقي غير المعلن في منع الدكتور «البرادعي» لاحقا من دخول نقابة الصحفيين؟ .

ـ و هل يتذكر الأستاذ «مكرم» ـ مع كل الاحترام والتقدير ـ أنه هو القائل في كتابه « مؤامرة أم مراجعة : حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب» الصادر من دار الشروق عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ :« أن الرئيس السادات حاول أن يعيد ضبط الأمور عندما ألغى صحيفة الدعوة (لا شك انه يقصد مجلة الدعوة الشهرية ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ الناطقة بلسان الإخوان المسلمين) و إعادة التأكيد على عدم شرعية الإخوان و اعتقل كل خصومه السياسيين و حدد إقامة البابا شنوده في وادي النطرون بعد عزله » (ص ١٦) . وهل يليق أن تصدر هذه الكلمات في تبرير إغلاق الصحف و اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ من كاتب أو من نقيب صحفيين . وهل لا يعرف الأستاذ مكرم ما هو سجن العقرب شديد الحراسة و ما تعرض إليه محاوروه من قادة الجماعة الإسلامية من تعذيب رهيب في عهد مبارك ؟ . وأي معنى لإجراء حوار «حر » مع مسجونين سياسيين كانوا تحت طائلة التعذيب؟!

في الختام وعلى سبيل الذكرى ، فان الأستاذ «مكرم» كان قد قال في مقال كتبه قبل أن يغادر المقعد المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والتحرير وقبل أكثر من خمس سنوات كلمات أظنها تركت في نفسي حينها قدرا من التأثر ،رغم أنني كنت أرى حذاءه يدوس على القوانين و قلمه يحتكر مساحات النشر . ووقتها لم يكن لي مكان في مصر مطلقا يمكنني أن أكتب فيه . قال :«لا أهدف من وراء الكلمات نفاقا أو زلفى أو أمنا و حماية لأنه لم يعد في العمر بقية » . (المصور عدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٥) .

تأثرت حينها إشفاقا على رجل مسن له في القلب بعض منزلة وكل الاحترام ،وهو

يقول :«لم يعد في العمر بقية » . لكنني الآن أشد تأثرا وهو و رفاقه وتلاميذه على غرار «نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس » يسدون على البلد وعلينا كل النوافذ .

ملحوظة : مجرد محض صدفة أي تشابه بين هذا المقال و مقال آخر كان منشورا بإحدى الصحف التونسية محدودة التوزيع أو على شبكة الإنترنت في عهد الدكتاتور «زين العابدين ». وقد كان كتبه الاستبداد عنده أيضا يتغنون بحرية صحافة غير مسبوقة . كما كان الرجل على قدر من الدهاء والحنكة هو الآخر فسمح بهوامش «أزقة صحفية » لغرض « التنفيس » .بل كان يدفع أموالا للصحافة الخاصة والحزبية المعارضة « أزقة النشر » كي تستمر وتواصل الصدور . لكن كرمه و عطفه على الصحافة لم يمتد للأسف ليشمل رعاية كتبه الاستبداد حين غادر إلى السعودية ،وحيث لم يكن على الطائرة مكان لأي منهم.

(٥- أ)

رد على الأستاذ مكرم

النقابة والدكتور البرادعي واحتكار الرأي

رحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب النقيب المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول : « أسوأ أنواع الاحتكار هو احتكار الرأي » . ومن هذا المنطلق أكتب كمواطن أولا وكعضو جمعية عمومية لنقابة الصحفيين ثانيا و كصحفي في «الأهرام» ثالثا ردا على مقالكم الأسبوعي ــ لا عمودكم اليومي بالجريدة ذاتها ــ والمعنون « في فروق اللغة وأصول و آداب التعامل » ، و المنشور بعدد السبت ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، بشأن دعوة عدد من صحفيي جريدة « الدستور » للدكتور محمد البرادعى لزيارتهم زيارة تضامنيه بمقر نقابة الصحفيين .

ولعله من بين الأمور المحيرة في هذا المقال كما الرسالة الموجهة إلى الدكتور «محمد البرادعي» من موقع نقيب الصحفيين هي تلك اللغة العصبية . في الرسالة عبارات من قبيل « فاعلم جيدا....» .و في المقال استخدام ألفاظ من قبيل « كلام رخيص » و« سفاهات» وإطلاق اتهامات على غرار « السعي للفوضى » . وفي كل ذلك تناقض ظاهر مع عنوان المقال ومقدمته .يضاف إلى التناقض الواضح في المتن ذاته بين القول « أتحدى أن تكون الرسالة التي بعثت بها إلى الدكتور البرادعي تحدثت من قريب أو بعيد عن المنع أو طلب رسمي بدخول النقابة» وبين القول بعد عدة فقرات :« إذا كان البرادعي يريد زيارة النقابة فأهلا به متى وافق المجلس» (المقصود مجلس النقابة). (!) .. وحقيقة لا يدرى المرء سببا لهذا التناقض في النصوص المنسوبة إلى ذات الكاتب . أهو آفة النسيان أم شئ آخر.

و إذا و ضعنا التناقضات اللفظية والشكلية جانبا و انتقلنا إلى الأهم . فإننا إزاء سابقة سلبية ومدهشة في العمل النقابي لم تعرفها نقابة الصحفيين منذ تأسيسها عام

١٩٤١ .وحقيقة فقد عكفت على مراجعة نصوص قوانين النقابة (القانون الأول رقم ١٠ لسنه ١٩٤١ .. والقانون الثاني رقم ١٨٥ لسنه ١٩٥٥ ..والقانون الثالث والحالي رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٠) فلم أجد نصا أو فقرة تخول النقيب أو المجلس سلطة إصدار تصاريح دخول لزوار النقابة وضيوف أعضاء جمعيتها العمومية . بل انه وبعد الاستفهام من عدد من نقابيينا المخضرمين وشيوخ المهنة يمكنني أن استعير لغة مقالكم لأقول : «أتحدى» أن يكون هناك قرار واحد من النقيب أو مجلس النقابة قد صدر على مدى تاريخ النقابة يصرح بدخول زائر أو بمنعه من الدخول .هذا إذا ما تجاوزنا عن كون الزملاء المعتصمين في النقابة من جريدة « الدستور » طالما استقبلوا شخصيات عامة سياسية وغير سياسية من دون تقديم طلب أو الحصول على إذن أو ممارسة منع . و لا شك أن زيارة الرجل الجليل الدكتور «محمد البرادعي» لم تكن إلا زيارة تضامنية ولا تخرج عن إطار الزيارات التضامنية السابقة .

والأخطر ..أن منع زائر من دخول النقابة ـ أيا كان الداعي أو المدعو ـ يعد اعتداءا غير مسبوق على حق اعضاء جمعيتها العمومية .وهو حق يدخل في عداد ما يمكن وصفه بـ « الحقوق الطبيعية » لأعضاء النقابات ، وإلى حد انه لم يكن متصورا أن يصبح في أي يوم من الأيام موضع نقاش ، أو مجادلة أو منح ، أو حاجة لنص يقره أو ينظمه.

ولعله مما يسئ إلى مقام نقابة الصحفيين و تاريخها كنقابة رأي أن يقال يوما أنها أغلقت أبوابها في وجه متضامن مع نفر من أعضاء جمعيتها العمومية يرون أنهم تعرضوا إلى انتهاك حقوقهم المهنية والأدبية . بقدر ما يسئ للمقام والتاريخ أن تغلق النقابة أبوابها دون أي مواطن أو صاحب رأي ـ أيا كان موقف السلطة منه ـ كي يخاطب الرأي العام . وهو بالأصل حق لم ينع الدكتور« البرادعي» بعد إلى ممارسته .

وهنا أخشى القول بان الكثير من الأمور في هذا البلد تجرى عكس العقل، و أنه أصبح من الترف أن نتحدث عن خلاف في رأي أو دقة معلومة . ولعله مما يستحق الذكرى ـ ولعلها تنفع العقلاء ـ أن نستدعى عبارات للدكتور شبلي شميل (١٨٦٠ ـ ١٩١٧) أحد أعلام فكر التنوير وعلى صفحات مجلة «الهلال » التي شرفتم برئاسة مجلس إدارتها سنوات عدة . قال منذ أكثر من قرن كامل : :« أن النظم السياسية

والقانونية لا بد و أن تنسجم مع قوانين الطبيعة التي تقول بأن كل الأشياء في حالة تغير وتطور .. أما إذا بقيت المؤسسات والقوانين دون تغير فإنها تغدو فاسدة و غير عادلة و مستبده». وقال أيضا في ذات السياق :« على الإنسان ألا يهاب ملكا لصولجانه و لا شريعة لإجماع الناس عليها من حيث يراه نافعا للهيئة الاجتماعية مؤيدا لحقوقها .»

وختاما .. علكم تلاحظون أنني كتبت ردى هذا في نصف المساحة المخصصة لمقالكم الأسبوعي .ورحم الله شيخ الصحفيين المصريين والعرب و نقيبنا المستقل الأستاذ «كامل زهيرى» الذي كان يقول :«أسوأ أنواع الاحتكار احتكار الرأي».

في ١٩ ديسمبر ٢٠١٠

obeikandl.com

(٥- ب)

زميلي «بدر»

وزوار الفجر

باعدت اختلافات الفكر والسياسة بين الزميل «بدر محمد بدر» وبيني عندما كنا طالبين في ذات الدفعة بكلية إعلام القاهرة قبل أن نتخرج فيها عام ١٩٨٠ . كنا على طرفي نقيض و مازلنا على ما أظن . ولا أتذكر أنه أتيح لنا أن نلتقي ويصل الحوار بيننا إلى مداه بعد ذلك ، مع أننا أبناء مهنة واحدة (الصحافة) ونتمي لنقابة واحدة (نقابة الصحفيين) . لكنني الآن أجدني مدفوعا للاهتمام به و للكتابة عنه و للمطالبة بحريته بعدما قام زوار الفجر بانتزاعه من بيته فجر يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ (في الثانية والنصف بعد منتصف الليل).

والزميل الصحفي «بدر» يعمل للجزيرة نت بعد رحلة طويلة ومتعثرة في صحف طالما أغلقت أو توقفت . ومن بينها «لواء الإسلام» و « الأسرة العربية » و«اللواء العربي » رئيسا للتحرير و «آفاق عربية » مديرا للتحرير . وقد دعا بعد تجربة «اللواء العربي » التي توقفت قبل صدور عددها الثاني للاحتكام إلى الدستور والقانون ، وتساءل لماذا لا يجرى السماح بمنبر علني للإخوان كي يعبروا عن أنفسهم، طالما كان هذا التعبير سلميا.

وحقيقة لا أعرف أي معنى لإبقاء الزميل الصحفي «بدر» رهن الاحتجاز. وبفرض أن زوجته السيدة « عزة الجرف » حاولت التقدم إلي انتخابات مجلس الشعب الأخيرة على مقعد المرأة كمرشحة مستقلة قيل: أنها تنتسب إلى الإخوان، فقد جرى شطب اسمها ولم تتمكن أصلا من خوض الانتخابات رغم حصولها على أحكام من القضاء الإداري. وبفرض صحة الاتهام الموجه إليه بأنه « عضو في جماعة محظورة » ، فقد أطلقت السلطات سراح غالبية من احتجزتهم إبان الانتخابات من هذه الجماعة بعد أن انفض المولد وحصل الحزب الحاكم على ما يريد وأكثر. علما بأن مصادر حقوقية كانت قد

قدرت عدد المحتجزين من الجماعة على خلفية الانتخابات بنحو ١٥٠٠ مواطن .

و لقد توالت مخاطبات نقابة الصحفيين للنائب العام للإفراج عن الزميل « بدر» بضمان النقابة . و أكدت هذه المخاطبات على أن «الرجل لم يرتكب ايه مخالفات قانونية تستوجب حبسه». وقال محامي النقابة الأستاذ« سيد أبو زيد» في التماس للنائب العام أن « الأمر الذي حبس بسببه وهو الانتخابات قد انتهى وأعلنت نتائجها» . بل أن مخاطبه أخرى من النقابة طالبت برد أموال الزميل الصحفي التى جرت مصادرتها أثناء القبض عليه فجرا ووسط أولاده السبعة وهي تمثل وفق مذكرة النقابة « مصروفات منزله و مدخرات لتجهيز ابنته للزواج».

ولعل في معاناة الزميل الصحفي « بدر » وأسرته ما يفتح ملف زوار الفجر .وهي الظاهرة التي كان الرئيس السابق أنور السادات قد وعد المواطنين المصريين في مايو ١٩٧١ بالقضاء عليها قضاء مبرما.

(٦)

سلطة أمن الدولة

لو قدر لانتفاضة الشعب المصري أن تصل إلى غايتها بإحداث التغيير الجذري الشامل و القطيعة مع نظام الاستبداد و الفساد، سيصبح من بين المهام المطروحة بإلحاح على قوى التغيير تفكيك أركان الدولة البوليسية التي أذاقت المواطنين الأهوال. وحينها سيصبح من الضرورة بمكان فتح ملف علاقة صحافتنا بوزارة الداخلية وفي القلب منها جهاز أمن الدولة الرهيب .

الآن ..و على هامش انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثمة أسئلة عديدة تدور في أذهان قراء الصحف المطبوعة.و من بينها تلك التغطية البائسة لصحافة تبدو في الأغلب مخلصة للدولة البوليسية بوجهها القبيح. وفي ذلك هي لا تخرج عن كونها أداة قمع معنوي تماما كأداة القمع المادي ممثلة في الشرطة وقنابلها المسيلة للدموع ورصاصها وهراواتها .وإن كان هذا لا ينفى عن عدد محدود من صحافتنا وصحفيينا انهم تصدوا بشجاعة ـ بقدر ما استطاعوا على مدى السنوات الماضية ـ لانتهاكات الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة ونشروا ما استطاعوا. وفي هذا السياق ، كان لكل من « الأهالي » و « الشعب » و « البديل » و«العربي» نصيب معلوم ، في مرحلة أو أخرى.

ولسنا هنا في وارد رصد وتحليل ما نشرته الصحف قومية و حزبية و خاصة بشأن الانتفاضة الشعبية . وهي في الأغلب الأعم انخرطت في حجب وتزييف المعلومات . وفي أضعف الإيمان المهني عجزت عن نقل المطلب الجماهيري الأول للمتظاهرين ومنذ اللحظة الأولى : تنحى مبارك وإسقاط نظام الحكم.

(*) نشر تحت عنوان : «سلطة أمن الدولة على صحافتنا المصرية» على موقع «البديل» الإلكتروني في ٢٧ يناير ٢٠١١، ولما أعادت صحيفة «العربي» المطبوع نشره في أبريل من العام ذاته أثار عاصفة من ردود الفعل بلغت حد سب وقذف كاتب المقال على صفحات «العربي» ذاتها و«جريدة الأحرار» . .

لسنا في وارد ذلك في هذه اللحظة التاريخية .فالصحف ستظل بصفحاتها وثائق أمام التاريخ تشهد على نفسها ، وعلى ما ارتكبته أيادي رؤساء تحرير و قيادات في صحف قومية وحزبية وخاصة . وبقدر ما هي شاهدة أيضا على انهيار مهني وسقوط أخلاقي ، بل و تغييب العقل . وكل ما يهدف إليه هذا المقال هو مجرد المساهمة في طرح رؤوس موضوعات حول ضلع جديد في العلاقة الحرام بين صحافتنا وكل من الحاكم الفرد و عائلته و أتباعه و حزبه و طبقته.. وصولا إلى جهاز أمنه.ولنبدأ من ماض قريب.

في سبتمبر الماضي فقط (عام ٢٠١٠) ، تعرضت زميلتي بجريدة « الأهرام » الأستاذة «شيرين المنيري » و أخريات وآخرين إلى الضرب والسحل في الشارع على أيدي الشرطة لمجرد المشاركة في وقفة احتجاجية سلمية محدودة في ميدان عابدين بقلب القاهرة . وقدمت الزميلة على أثرها بلاغا للنائب العام .فماذا كانت تغطية «الأهرام» التي تعمل بها ، و معها أكبر جريدة خاصة في البلد« المصري اليوم » ؟ .لا شئ .. وراجعوا لتعلموا كيف تصرف زملاء المهنة الذين يعلمون و يمتلكون سلطة النشر . وراجعوا لتعلموا كيف صمت مجلس نقابة الصحفيين والنقيب.وبالطبع لم تكن هذه هي الواقعة الوحيدة . فهناك تراث طويل من تشويه المعلومات وحجبها فيما يتعلق بالتعامل الشرس وغير القانوني للشرطة مع الصحفيين ، ناهيك بالمواطنين البسطاء أصلا . و يحضرني هنا أن عددا من الصحفيين ـ كنت من بينهم ـ تقدموا في مارس ٢٠٠٣ ببلاغ إلى النائب العام يطلبون التحقيق في اعتداء الشرطة على الصحفيين أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية تفاعل المصريين مع الغزو الأمريكي للعراق .كما عرض الصحفيون على النائب العام ـ المعين بقرار من رئيس الجمهورية ـ التقدم بشهادات وصور تكشف تورط عملاء الأمن في حرق سيارة مطافئ بالقرب من المقر الرئيسي للحزب الحاكم على كورنيش النيل بالقاهرة .وهي الواقعة التي جرى استغلالها دعائيا على نطاق واسع لمحاولة إلصاق تهمة التخريب زورا بالمتظاهرين . فماذا كان مصير البلاغ ؟.. وكيف كانت تغطية صحفنا ومتابعتها له ؟. مرة أخرى لاشئ.. لا شئ مطلقا.

في صحافتنا هناك لغط قديم عن « عملاء المباحث » وسطوتهم و فرصهم في الترقي والوثوب إلى مواقع القيادة . وبعض هذا اللغط قد يكون محض شائعات أو حتى منبثاً برغبة البعض في اكتساب مكانة وسطوة، فيشيعون عن أنفسهم أنهم «رجال أمن الدولة»

في صحفهم . لكن ما هو معلوم بالضرورة أن لدينا عددا لا بأس به من الزملاء من مندوبي الصحف في وزارة الداخلية كرسوا بمرور العقود المتوالية تقاليد في فهم العمل الصحفي بوصفه دعاية للوزارة و الوزير و رجاله ليس إلا . والى حد أن تستهلك قائمة أسماء الضباط وقادتهم ومعاونيهم معظم المساحة المحدودة المخصصة لنشر خبر عن جريمة تافهة في صحفنا. ولم يكن مستغربا في ظل العلاقة غير المهنية بين وزارة الداخلية ومندوبي صحافتنا على تنوع إشكال ملكيتها أن يعجز المتابع لها عن تذكر اسم صحفي واحد عمل مندوبا بوزارة الداخلية جرؤ في عمله المنشور أن يقدم تغطية متوازنة تعرض إلى جانب رواية أجهزة الأمن ما تراه المصادر الأخرى المعنية بالخبر من رواية مختلفة.

من بين مندوبي الصحف في وزارة الداخلية ـ وهذا حال معظمهم إلا من رحم ربي ـ سيجري تصعيد عدد ملحوظ كي يصبحوا من قيادات صحافتنا . ونكتفي هنا بالإشارة إلى نموذجي : نقيب الصحفيين الأستاذ «مكرم محمد أحمد» الذي بدأ حياته المهنية في قسم الحوادث بجريدة « الأهرام » عام ١٩٦٤ ،وانتقل لاحقا إلى مهام أخرى حتى تولى رئاسة مجلس إدارة دار « الهلال» و تحرير مجلة « المصور» من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٥ .وكذا الأستاذ «عبد الله حسن» رئيس مجلس إدارة وتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للأنباء الرسمية في مصر . بل في أفق « الأهرام » نفسها يلوح طامح إلى رئاسة تحرير الصحيفة الكبرى مدير تحرير بدأ حياته المهنية مندوبا بوزارة الداخلية ،ولا يزال بمثابة ناطق غير رسمي باسم جهاز مباحث أمن دولتها.

لكن الأمر لا يتوقف على مندوبي الصحف في وزارة الداخلية من رجال أقسام الحوادث . فبامكان القارئ اللماح أن يتنبه إلى جملة أسماء لامعة في صحافتنا ، يتولى من بينها عدد لا بأس به الآن رئاسة إدارة و تحرير صحف قومية وحزبية و خاصة .وقد ظل نشاطها في النشر الصحفي لسنوات يستند إلى تقارير جهاز أمن الدولة في قضايا المعارضة إسلامية كانت أم يسارية . ومن بين هؤلاء رؤساء مجالس إدارة وتحرير صحف قومية مثل (ع .ك) و (م .أ) و (ك .ج) و (ح .ر) وغيرهم ، فضلا عن رؤساء تحرير صحف خاصة مشهورة بأنها مستقلة معارضة ، مثل (ع . ح) و تلميذه (إ.ع) وغيرهم. و إذا ما قدر لباحث في تاريخ الصحافة أن يراجع يوما أرشيفات الصحف والمجلات ، فسوف يدهش من ماضي أسماء لامعة في صحافتنا الآن. ولاشك أن

البحث سيقوده حينها للتساؤل عن آليات اصطناع رموز صحفية معارضة ، حتى أن بعضها بدا وكأنه يحتكر توكيل « معارضة الرئيس » في فترة أو أخرى .

ولو عدنا بالذاكرة إلى عقد السبعينيات عندما نشأت التعددية الحزبية المقيدة المريضة ، فان لدينا رواية بالغة الدلالة من الراحل الأستاذ «جلال الدين الحمامصي» عن اختيار أول رئيس تحرير لصحيفة حزبية معارضة في مصر.وقد صدرت عام ١٩٧٧ ، وهي جريدة « الأحرار» . ففي كتابه « القربة المقطوعة » الصادر عن دار الشروق أشار «الحمامصي» في روايته إلى انه كان مرشحا لهذا الموقع . لكن رئيس الحزب اعتذر إليه ملمحا إلى اعتراض جهة ما . وسرعان ما جرى اختيار بديل له هو الصحفي « صلاح قبضايا » . ولقد ظلت الصحيفة على عهدها في الدفاع غير المقدس عن الوزارة والوزير إلى حد أن رئيس تحريرها الجديد الأستاذ « عصام كامل » يكتب في عدد ٢٢ يناير ٢٠١١ مقالا مع صورة كبيرة للوزير « حبيب العادلي » تحت عنوان « جئت ياعيدنا المجيد » . وقد هاجم فيه بضرواة اختيار يوم عيد الشرطة (٢٥ يناير) للاحتجاج على الاستبداد في مصر .ويقول نصا :« أن الذين يخططون لهذا الاحتجاج يخططون لإرهاب الساهرين على أمننا » .

بل انه من عجائب الدولة البوليسية وبخاصة في عهد «مبارك» ومعها معارضته «الديكورية» الرسمية المتقاة بعناية أن رئيس تحرير صحيفة أكبر حزب معارض في البلد « الوفد» كان في الوقت نفسه رئيسا لتحرير مجلة « الشرطة » التي تصدر عن وزارة الداخلية . وهو المرحوم الأستاذ « سعيد عبد الخالق » .ومن يتصفح عددا واحدا من المجلة (عدد أغسطس ٢٠١٠ مثلا) سيدهش من أسماء كتابها اللامعين في سماء صحافتنا . وهم وفق الترتيب الأبجدي مع التقدير لمناصب رؤساء ومديري التحرير و الإدارة سابقين وحاليين : الأستاذة جمال الغيطاني و سناء البيسي و صلاح عيسى و صلاح منتصر و عبد العاطي محمد و فريدة الشوباشي و نعم الباز و مراد عز العرب و محمد رجب.

ولن يقتصر فضل أيادي وزارة الداخلية و جهاز أمن دولتها الرهيب على صحافتنا على عدد من رؤساء مجالس إدارة وتحرير ، بل إنها منحت صحفنا عددا لابأس به من كتاب الأعمدة و الرأي اللامعين ، وبخاصة ممن عملوا أو مازالوا كمندوبين لديها . وعلى سبيل المثال فان لدينا الخبير البارز في شئون الجماعات الإسلامية والإخوان « ع د الرحيم علي» ، وقد انتقل من مندوب لدى وزارة الداخلية في جريدة « الأهالي» الناطقة

بلسان حزب « التجمع» المعارض إلى واحد من كتاب الرأي البارزين في الصحف القومية ، بما في ذلك « الأهرام ». وهناك أيضا الأستاذ «أحمد الخطيب» بجريدة « المصري اليوم » . وحتى جريدة «العربي » الناصرية لم تخرج عن هذه القاعدة هي الأخرى ، فأصبح مندوبها لدى وزارة الداخلية الزميل « صالح رجب» كاتب عامود. وراجعوا ما كتبه على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وإن كان يمكن النظر إلى هذا الأمر بوصفه نوعا من تعدد الآراء في « العربي ». وللحقيقة فانه مجرد عامود واحد من بين عشرات الأعمدة المحترمة بحق التي تزخر بها الجريدة. وتحضرني هنا واقعة أظنها لا تنفصل عن هذا السياق. ففي عام ١٩٩٠ توليت مسئولية قسم التحقيقات والتغطيات الإخبارية في جريدة « مصر الفتاة » ، وكان من الشباب الذي زاملني في القسم وقد تخرج للتو من الجامعة الأستاذ «صالح رجب» . ولما كان مشاركا في تغطية ميدانية لانتخابات مجلس الشعب عن دائرة الدقي ، فقد حمل إلى الجريدة ذات يوم صورة تستأهل صحفيا بجدارة الصفحة الأولى . وكانت لسيارة شرطة زرقاء وعليها « بوستر » دعاية للوزيرة «آمال عثمان» مرشحة الحزب الحاكم . ولكن عندما علمت منه انه قام بنفسه بلصق « البوستر »على السيارة وصورها ، مزقت الصورة فورا . وأوضحت له وللزملاء الحضور أن هذه جريمة مهنية غير مقبولة ،حتى ولو كانت مثل هذه الصورة صيدا ثمينا لصحيفة معارضة .

و في إطار الخبرة الذاتية أيضا، يتعين أن أذكر هنا واقعة أخرى كاشفة لمدى نفوذ وزارة الداخلية على الصحف ، بما في ذلك أكبر صحيفة قومية . ففي نوفمبر ٢٠٠٢ ، نشرت « الأهرام » نعيا للمرحوم الأستاذ «مصطفي مشهور» مرشد الإخوان . وبعد طباعة الطبعة الأولى ، اتصل هاتفيا بالجريدة ضابط شرطة ، قال أنه من إدارة الصحافة بالوزارة، طالبا حذف صفة الفقيد « مرشد الإخوان المسلمين » . ولما كان المسئول السهران عن الطبعتين الثانية والثالثة ـ وهو بمثابة رئيس تحرير ليلي ـ قد تجادل مع الضابط في قانونيه الحذف بوصف النعي عقدا بين المؤسسة الصحفية و الناعي ، فسرعان ما تلقى هاتفا جاءه من خارج البلاد من رئيس مجلس الإدارة التحرير يأمره بتنفيذ أوامر الضابط . ولقد كنت شاهدا شخصيا على هذه الواقعة، حينما كنت محررا مترجما بقسم الشئون العربية بالجريدة .

ولعل مثل هذه الواقعة تفتح ملف إدارة الصحافة في وزارة الداخلية وصلاحياتها . و ما جدوى وجودها بالأصل . علما بان هذه الإدارة يرأسها لواء و تخصص ضابطا مكلفا بكل مؤسسة صحفية في البلد . وعلما بأن هذه الإدارة ليست معنية بتقديم معلومات للصحفيين . فالوزارة بالأصل ليس لديها متحدث رسمي يمكن لأي صحفي يحترم مهنيته أن يلجأ إليه للتعليق على حادث ما أو بحثا عن معلومة إضافية يستكمل بها قصته الإخبارية . بل تكتفي الوزارة بإملاء دعايتها عبر مندوبيا وبياناتها المنسوبة إلى «مصدر أمني » مجهل على الصحف ، كي تنشرها دون تمحيص أو استفهام ومناقشة.

في الدول البوليسية تظل هناك أيضا الغاز محيرة و حوادث مريبة لن تنفك طلاسمها إلا بذهاب النظم القمعية ، بل وبمراجعة جذرية لأسلوب عمل أجهزة الأمن لا بتغيير الوجوه فقط . وعلى سبيل المثال ، فان صحفيا يدعى (س .ع) يعمل بالأصل في جريدة معارضة كان في عام ١٩٩٧ بطل تحقيق بالأرقام والوثائق في مجلة تصدر عن مؤسسة سعودية مقرها لندن عن ثروة «أبناء الرئيس» . ووقتها جرى إعدام نسخ المجلة قبل أن تصل إلى القراء و إغلاق مكتب المؤسسة في القاهرة .كما نظر النائب العام والقضاء في أمر الصحفي ومعه خمسة آخرين . إلا انه كان لهذا الصحفي وضعا قانونيا مميزا في القضية عن الآخرين ، وحيث قال أن تشويها قد لحق بأصل التحقيق الذي كتبه . وبعد سنوات من تسوية الموضوع برمته تسوية مفاجئة غامضة و إعادة فتح المكتب ، كان الصحفي ذاته رئيسا لتحرير مطبوعة خاصة معارضة .و قال على سبيل التفاخر و بدون خجل لزميل يعمل معه إنه سيقيم في الإسكندرية عدة أيام في ضيافة فيلا تابعة للجهاز (أمن الدولة).

وبالأصل فإن لجهاز أمن الدولة الرهيب أياديه – بيضاء كانت أم سوداء – على تراخيص الصحف الخاصة و طباعة وتوزيع الصحف الصادرة بترخيص من خارج البلاد ، فضلا عن تراخيص مراسلة الصحفيين المصريين للصحف الأجنبية خارج البلاد إذا ما تقدموا بطلباتهم إلى هيئة الاستعلامات. ففي كل الأحوال فان موافقة « الجهات الأمنية » ضرورة لازمة في إطار إجراءات معقدة لا تذكر نصوص القوانين تفاصيلها. و في دراسة قدمها المحامي الشهير الأستاذ «عصام الإسلامبولي» إلى المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير عام ٢٠٠٤ قال انطلاقا من تجربة مماطلة سلطة الدولة في الموافقة على ترخيص « الكرامة » بوصفها جريدة خاصة أن جهتين أمنيتين تتحكمان

فعليا في إجازة تراخيص الصحف ، بينهما بالطبع مباحث أمن الدولة . واستنادا إلى مناقشة مع الأستاذ «الاسلامبولي» خرجت في كتاب أصدرته مطلع عام ٢٠٠٥ تحت عنوان « حرية على الهامش :في نقد أحوال الصحافة المصرية » بنتيجة مفادها انه :« قد يستمر أرجاء هاتين الجهتين الأمنيتين الموافقة على الترخيص لشهور وسنوات. و هو الأرجاء الذي يتكفل في مناسبات عديدة بدفع طالبي الترخيص إلى التسليم بشروط معينة قد تؤثر في اختيار قيادة الصحيفة والالتزام بخطوط رقابية معينة » .

ومن حين لآخر يثور في الوسط الصحفي لغط حول دور جهاز مباحث أمن الدولة في إنشاء ورعاية «صحف صفراء » توزط بعضها في الإثارة الفضائحية و الفتنة والنزعات الطائفية . و كان لافتا أن تجاوزات هذه الصحف يجرى توظيفها للهجوم على الصحافة الخاصة المعارضة بوجه عام و تخويفها و لخفض هامش الحرية والنقد السياسي المتاح في الصحافة المصرية بوجه عام. وفي ذلك هناك روايات عديدة وشبكات من العلاقات المعقدة بين الصحف والصحفيين و الجهاز. و ربما قد يرى باحثون مستقبلا انه هناك حاجة ماسة لكتابة تاريخ هذا الجهاز مع الطائفية وعدم التسامح الديني ومنذ زمن « البوليس السياسي »في عهد الملكية .

ولعل فيما سبق ما قد يفيد في قراءة غير غافلة لما تنشره صحفنا المصرية هذه الأيام عن انتفاضة الشعب المصري .وإن كان يتعين الإشارة إلى أن مجموعة من الصحفيين كانت قد أسست في عام ٢٠٠٥ « حركة صحفيون من أجل التغيير » التي تشرفت بانتخابي أول منسق عام لها . وكان البند الأول في البيان التأسيسي للحركة يتضمن المطالبة برفع يد أجهزة الأمن و الحزب الحاكم عن الصحافة . و قد نظمت الحركة في العام ذاته يوما كاملا عن المعتقلين في عهد «مبارك »تضمن قيام عدد من ذويهم برواية شهادات عن التعذيب وسنوات الاعتقال المديد. ولقد كان في نيه الحركة أن تعقد ندوة أخرى عن نفوذ جهاز الأمن في صحافتنا وتأثيرها على اختيار قياداتها . لكن لم يمهلها القدر، وتلك قصة أخرى.